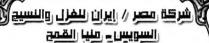
الحظاظر التي تراب، هناعة الورقع بعصر

الحال ليسا لا لحي هكري العلام المالاي المالا المالاي المالاي

> द्वारमित्रोक्षरभाषिक्ष्ये निक्स्वे क्यि क्षित्रक्ष्ये भाषिक्ष्ये क्षित्रक्ष्ये

و البنوك الالهيرونيي والطاويي الجوالال



إحدىثمار سياسة الانفتاح الإنتاجي

،میراتکس، شرکه مشترکه بین مصر و ایران تأسست فی دیسهبر ۱۹۷۵

بموجب القانون ٤٣ لمنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له

ويقدر إجمالي الاستثمارت بحوالي ١٥٠ مليون جنيه ،

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع « ٥٠٠ مليون جنيه » وتوزيعه كالأتى :

_ 01% للجانب المصرى ويمثله:

١) الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس نسبة ٢٧١٥٪
 ٢) بنك الاستثمار العربي

_ ٤٩٪ للجانب الإيراني ويمثلها النسركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية :

والأنشطة الرئيسية أيراتكس هى إنتاج وتسويق غزول القطن والمخلوط بالبوليستر من نمرة ؛ إلى ١٦٠ انجليزى مسرح وبمشط ، مفرد ومزوى ، برم نسيج وتريكو ، خام ومحروق ومحرر على كون وشلل ، وقد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان ، ويقدر الإنتاج السنوى بحوالى ١١١٥٠ طن بقيمة ١٢٢ ملم ن جنه .

مصنع الغزل الرفيع السويس

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٣٠٦ انجليزي

الطاقة = ٧٦٦٨٨ مردن الإنتاج = ٢٧٥٠ طن

مصنع الغزل المتوسط السويس منيا القمح

الإنتاج = ١١١٤٨ طن الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٢, ٣٦ انجليزي

الطاقة = ١٣٧٦٤٨ مردن

مصنع الغزل السميك السويس

الطاقة = ٣٠٠٠ روتــر الإنتاج = ٢٥٠٠ طن الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٣٫٧ انجليزي

تبلغ صادرات ميراتكس حوالي (٣٢٣٠ طن سنوياً) بقيمة (٢٠ مليون دو لار) إلى أمريكا وأسواق أوروبا الغربية

(أفانيا — الدانمار له ـــ البرتغال ــ اليونان ــ تشيك ــ فرنسا ــ أسبانيا ــ إنجلترا ــ إيطاليا) ودول شرق

أسيا (اليابان-تايوان-كوريا-سنفافورة) ودول شمال أفريقيا (الغرب-تونس) ويبلغ

عدد العاملين بميراتكس (۱۹۹۳ عامل) تبلغ أجورهم السنوية حوالي (۱۹ مليون جنيه) ، وتر مصول الشركة على شهادة EN ISO 9001 وشهادة الثقة

Deko - Tex Standard 100

Al Mal Waltegara



مجلة المال والتجارة

العدد ۷۸۹ ـ شبراير ۲۰۰۹ م

علمية . اقتصادية . مالية . عامة . تصدر شهريا

نائبرئیساتحریر آ. د / کامساءعمسسوان نائب رئيس التحريــر أ . د/ طلعت أسعــك عبدا لحميـــد رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير أحمل عاطف عند الرحمن

تنافسين عمسيوان	'
هيئة المحكمين	Ī
المحاسبة والضرائب ا	ŀ
أ. د عبداللهم ه. حمه ود	Ì
الدمنير محمود سالم	ŀ
ا. د شــــوقي خــــاطر	l
ا. د عبدالنعم عوض الله	l
ا. د مــحــ به ود الداغي	l
ا. د احسمد حسجساج	ı
أ. د احسمسد الحسابرى	l
ا. د متصنور حنامند	l
إدارة الأعمال:	1
أ. د محمد سعيد عبدالفتاح	ı
ا. د حسن محمد خير الدين	l
ا. د شوقی حسین عبدالله	١
ا. د محمود صادق بازرعه	I
ا. د على محمد عبدالوهاب ا. د عبدالمنعم حياتي جنيد	l
ا. د عبدالحميد بهجت ا. د عبدالحميد بهجت	١
أ. د محمد محمد ابراهيم	l
ا.دفتحي على محرم	١
ا. د السيد عبده ناجي	l
ا.دمسحسمد،عدان	l
ا. د احمد فهمی چلال	ı
ا. د فـــريد زين الدين ا. د فــابــت إدريــس	l
ا. د تسمابست ادریسس ا. د عبدالعزیز مخیصر	l
	ı
الافتصاد والإحصاء والتأمين:	L
ا. د احسمسد الغندور	ı
ا. د عبداللطيف أبو العلا	ı
ا. د حـــمـــدیــة زهران ا. د ســـمـــیـــر طوبار	ľ
ا.د ابراهیم مسهسدی	h
ا.دصقراحمدصقر	I
ا.دنشات فسهمي	ı
أ. د عادل عبدالحميد عز	H
ا. د العشرى حسين درويش	ı
ا. د رضا العسال ا. د نادية مكاوي	ı
ا. د نسادیسه مسکساوی	I
ا. د المعتشر بالله جنبسر	
ا.د مسحمه الرّهار	1
	_

الله عبدا العبد ال				
صفحة	الموضوع			
۲	■ كلمة التحرير بقام رئيس التحرير	(1)		
	المخاطر التي تواجه صناعة الورق بمصر			
	With the control of t			
٤	منهج المشرع في تقرير الحوافر والإعفاءات الرواردة	(۲)		
	في القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الجزء (١)			
	د. سیور سیعد مرقس			
77	دور الرقابة الداخلية في دعم و تفعيل أمن وسلامة	(٣)		
	المعلومات في البنوك الالكترونية والخلوية الجزء (١)			
	د، سهير الطنملسي			

لقسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقا لقواصد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

ربية جنيهسان	جمهورية مصر الع	الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيها مصريا
	ســـوريا ٥٠ ل س	داخل جمهورية مصر العربية .
السودان ٥٠ جنيع	لينسان ۲۵۰۰ ثيرة	الاشتراكات السنوية خارج جمهورية مصر العربية سعر النسخة + مصاريف البريد.
datas A set an	D 1 D	العربية سعر النسحة + مصاريف البريد .

العربيية سعر النسخة + مصاريف البريد . و ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والثجارة على الفئوان أدناه . و الإعسلانسات يتفسق عليهسا مع الإدارة .

eid Salai iii W

تحن النسخة -

المخاطر التى تواجہ صناعة الورقء بمصر



بقلم محاسب / أحمد عاطف عبد الرحمن رئيس مجلس الإدارة

ائمت الأزمة الاقتصادية العالمية بطلالهـ على العـديد من القطاعات الصناعية وكان قطاع صناعة الورق في مصر من أشد القطاعات تأثراً بها سواء على مستوى منتجى أو مستخدمي الورق خاصة إنها صناعة استراتيجية ويتعامل معها ٨٠ مليون مواطن ١٠٠٠ في السطور التالية نستعرض هموم وأراء ومقترحات كل المتصلين بتلك الصناعة ،

■ وفى البداية اشتكى منتجو الروق من أن بعض المستوردين قاموا باستيراد ورق مندن فى الجودة للغاية وياسعار مخفضة من الهند والمعين وإسسراثيل الاستشمارات المالية بإغلاق وتزايد خسائر الشركات مثل شسركتتي إدهسو وقنا للورق استعماراتهما ٣ مليارات جنيه استعماراتهما ٣ مليارات جنيه وأضاهوا أن تواجد الورق وأضاهوا أن تواجد الورق

المستورد بأسعار أقل من التكلفة الحقيقية للمنتج المحلى (ألف جنيه للطن) يعرضهما للإغلاق نتيجة تراجع مبيعاتهما بصفة مستمرة ، وذكر منتجو الورق انهم اعدوا منكرتين لكل من وزيرى الاستشمارو والتجارة والصناعية من أجل التصدي للهجمات الشرسة للمنتجات الورقية المستوردة ووقف نزيف خسائر الشركات ووضع ضوابط لعملية الاستيراد حتى لا تتأثر القطاعات الصناعية الأخرى . ■ إن عــدم وجــود ضــوابط لاستبراد الورق أدى إلى تسلل ورق من إسرائيل بالأسواق بأسعار منخفضة عن المنتج المحلى يدل على مدى المخاطر التي تتبعرض لها الشركات المحلية المنتجة .

■ إن انخشاض العملة والأزمة المالية العالمية أديا إلى اتجاء بعض المستوردين لاستيراد ورق منخفض الجودة وبأسعار متدنية

سعياً لتحقيق أرباح دون النظر للأضرار التي ستلحق بالصناعة المحلية . أي المنتج المحلي محمل بأعباء بنكية واسعار طاقة مرتفعة خاصة بالصعيد حيث لا ستخدمون الفاز بما يؤكد الخصيائر الشديدة التي ستتعرض لها الصناعة الحلية موضحاً أنه لو تم توصيل الفاز للمسمسانع هناك بدلاً من استخدام المازوت سوف تستطيع الشركات المحلية المناهسة بقوة مما يتطلب ضرورة البحث عن آليات لوقف الاستيراد العشوائي والغير مدروس والذى إذا استمر على ما هو عليه سينذر بكارثة خلال أشهر قليلة ويتسبب في أزمة تعثر لن يسلم منها العديد من المستثمرين ،

■ رئيس شـركة إدفو للورق ذكر أن صناعــة الورق تمر بظروف طارثة بعـــب الاســتــــراد المشـوائى من دول شـرق آسـيا وإسـرائيل وأشـار إلى أن الوضع

الحالى يحتاج إلى قسرارات سريعة بوقف استيراد الورق واضح أن العسلاج يكون أيضاً بقرارات استثنائية للحفاظ على استثمارات ورق الصعيد والتي تصل إلى ٢ مليارات جنيه وبها العديد من العصالة وقامت بالتصدير للعديد من الدول العربية والإفريقية .

الطباعة عالمياً وحالة الكساد المتوقع أن تشهدها نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا تفيد قطاع الطباعة في مصر مضيفاً إن هذا الأمر له شقان أحدهما سلبي والآخر إيجابي فالأخير يتمثل في استيراد مستلزمات الطباعة بأسعار منخفضة على الأقل في المستقبل القريب أي أن رد الفعل الإبجابي للأزمة على القطاع ليس فورياً ودلل على صحة توقعاته بالأزمة التي حدثت بالأسواق الأسيوية نشيجة الانهيار الكبير في سوق الأورراق المالية بأكشر من دولة بدول آسيا مما أدى إلى هيوط اسمار الورق هبوطأ كبيرأ استفادت منه المطابع في مصر. أما عن الجانب السلبي وقتها

فشعريه المنتجون فهاجموا آنذاك دخيول الورق المستورد مصر ووصفوه بالأغراق على حساب المنتج المحلى وأوضح أن الأمر لم بكن إغراقاً على الاطلاق كما تصورا ولكن كان نتيجة حتمية وطبيعية للأزمة العماليمة التي أدت إلى هيموط أسعار الخامات ومنها الورق. من المتوقع أن يقل حجم أعمال المطايع خاصة والطياعة تخدم صناعات أخبري كشيرة والتي تأثرت بالأزمة كانخفاض حجم صادرات العديد من الصناعات الأخبرى ودخبول المنتج كمامل الصنع من الخارج بأسعار منخفضة نتيجة لانخفاض أسعار الخامات عالمياً مشيراً إلى أنه من المنطقي أن تتاثر حجم المطبوعات والدعاية والتعبئة والتغليف لمنتجات القطاعات الصناعية التي تأثرت بدخول منتجات مستوردة منخفضة الأسمار ، وهناك تخوف أيضاً من حيالة الكسياد المتبوقع أن

وأن هناك عدداً محدداً من المطابع الكبيرة تستحوذ على معظم العمليات الكبيرة فى الوقت الذى تمثل فيه المطابع المديرة والمتوسطة معظم القطاع .

■ إن الصناعة بشكل عام ومنها صناعة الطباعة لابد وأن تتأثر بما يحدث ويدور حولها في دول العالم هذا إلى جانب انعكاس أي أزمات مالية عالمية على موارد مصر من تجارة خارجية وعوائد قناة السويس وحجم الصادرات

■ من جانبهم اتفق أعضاء شعبة الورق بغرضة الكيسماويات مع منتجى الورق حيث حدروا من أن تؤدى الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تداعبيات خطيرة على صناعة الورق في مصر مؤكدين أنها مستؤدى إلى إغلاق مصانع الورق المحلية ، هناك ضرورة الإسراع بإزالة كافة العقبات التي تواجه صناعة الورق وعلى رأسها ارتضاع تكلفة الإنتاج نتيجة زيادة أسبعبار المازوت والكهسرباء في الوقت الذي يتراجع فيه السعر العالمي حتى وصل إلى ٨٠٠ دولار للطن أى بنسبة انخفاض تعادل ٣٠٪ مع توقعات باست مرار تراجعه .

تشهدها المطابع مشيراً إلى

جزئية وصفها بالأهمية وهي

تأثر علاقات المطابع فيما بينهم

من جراء الأزمة في ظل أن قطاع

المطايع يمائي من عدم المدالة

منعم المشرع في تقرير الحوافز والإعفاءات الواردة في القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧

دكتهر / سمير سعد مرقس

محاسب قانونى ومستشار ضريبى ـ ناثب رئيس مجلس إدارة جمعية الفكر المحاسبي الجديد . أستاذ للحاسبة والضرائب بالجامعة الأمريكية .

أستاذ بالدراسات العليا بكلية التجارة جامعة الإسكندرية وكلية التجارة بدمنهور .

أستاذ بالمعهد العربي للتكنولوجيا المتطورة _ مدرس بالجامعات العربية سابقاً .

عضو جمعية الضرائب الدولية IFA _ زميل جمعية الضرائب المصرية .

عضو جمعية المحاسبة الأمريكية . AAA

مقدمة:

أخسد المشرع في تقسرير الإعضاءات والحوافز الواردة في القسسانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بالمنهج التالى:

ا ـ ريط الإعفاءات والحوافز بالأنشطة والمجالات حسد المشرع انشطة ومجالات يحق لمن يزاولها التمتع بالإعفاءات الحصول على الترخيص بذلك من الجسهة الإدارية المختصة فنصت المادة الأولى على أن تسرى أحكام هذا القانون على جميع الشركات والمنشسات أيا كسان النظام القانوني الخاضعة له والتي

تنشأ بعد تاريخ العمل به لمزاولتها نشاطها في أي من المجالاتالخ وحدد ١٦ نشاطا ومجالا ثم أعطى لجاس الوزراء الحق في إضافة مجالات أخرى تتطلبها حاجة البلاد وترك المشرع للائحة التنفيذية تحديد شروط وحدود المجالات الشار إليها ثم ربط المشرع بين مراولة هذه الأنشطة والحق في التمتع بالإعفاء فنص على أنه يكون تمتع الشركات والمنشات ذات الأغراض والأنشطة المتعددة بضمانات وحوافز الاستثمار يما في ذلك من الإعماءات الضريبية مقصورا على

نشاطها الخاص بالمجالات المحددة في المادة السابقة وتلك التي تضيفها مجلس الوزراء .

1- تضاوت مدد الإعضاءات بحسب الأماكن التى تزوال فيهما الأنشطة والمجالات عاما ورد في الفقرة الأولى من المادة ١٦ بموجبها يكون من المادة ١٦ بموجبها يكون الغضاء لمدة خمس سنوات من الشامل التجارى والصناعي أو الضريب على أرباح شركات أموال بحسب الأحوال بالنسبة لأرباح الشركات وأنصبة الشركاة والمنابة الأرباح الشركاة والنسبة الأرباح الشركاة فيها من أول سنة مائية تالية

لبداية الإنتاج أو مرزاولة النشاط تمتد هذا الإعضاء بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة لمدة عيشر سنوات بالنسبة للشركات والمنشات التي تقيام داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية التي يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديدها والمشروعات المولة من الصندوق الاجتماعي ويمتد هذا الإعضاء إلى ٢٠ سنة من الضرائب السابق الإشارم إليها بالنسبة للشركات والنشات التي تمارس نشاطها خــارج الوادي القــديم ـ وسيبتناول الباحث هذا الموضوع تفصيلا في المبحث الأول من هذا البحث .

٦- لم يأخد المشرع بمنهج المايز بين المشروعات عن طريق وضع معدلات تمييزية للضرائب كما لم ينتهج فكرة استبدال الإعضاءات المندية والزمنية بتخضيض أسعار الضرائب وهذا كان مطلبا

عند مناقشة هذا القانون قبل إقراره وأصبح واقعا في ظل القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ . ٤ _ لم بأخهد المسرع بفكرة ربط الحوافز والاعتفاءات بالأمداف القبومية مثل القصاء على البطالة أو تشجيع التصدير أوجذب التكنولوجيا المتقدمة بوجه عام والمرافق العامة والمحافظة على البيئة وأحسن المشرع عندما قرر إعفاءات للمحتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية والمناطق الصناعية الجديدة والخروج من الوادي القديم لتعمير المناطق الأقل حظا من النمو والعمران والخروج من الوادي الضيق ومشروعات استصلاح واستزراع الأراضي ونقل الحاصلات الزراعية والمواد الفذائية لتحقيق بعض هذه الأهداف قبل التعمير وتوزيع الكشافة السكانية وتحقيق الأمن الغذائي ،

وسينتاول الباحث هذا البحث من خـلال المباحث الثـلاثة التالية:

المبحث الأول:

منهج المشرع بالنسبة لمدد الإعفاء .

المبحث الثاني:

مدى شمول قانون ضمانات وحوافز الاستشمار لكل ضمانات وحوافز الاستثمار المبحث الثالث:

موقف المشرع بالنسبة للتوسع في منح الحوافز والإعفاءات أو الغائها وتغفيضها أو ترشيدها في هذا القانون.

المحث الأول

منهج المشرع بالنسبة لمدى الإعقاء تتحدد مدى حوافز الاستثمار للمشروعات وضقا للنطاق المكانى بالنسبة للضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى والضريبة على أرياح شركات الأموال (1).

اتخد المشرع النطاق الكانى كأساس لتحديد مدد الاعفاء المقررة في هذا القانون كما حدد التاريخ الذي يبدأ منه حساب هذه المدد إضافة إلى

حكم خاص بالمسروعات المستوله من الصندوق الاجتماعي فنص على امتداد وقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل في البند خامسا من المادة ٢٦ وهي خسس سنوات بحيث تستقيد من المدة الأطول التي تصررت في هذا القانون وهي الإعضاء لم تتبه في تاريخ صدور هذا القانون ولالك على صدور هذا القانون ولالك على التحو التالية؛

أولا: إعفاء لمدة خمس سنوات (الحكم العام).

ويشمل الإعفاء من الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى أو الضريبة على ارباح شركات الأموال بحسب الأحوال بالنسبة لأرياح الشركات والمنشآت وأنصبة الشركات والمنشآت وأنصبة

ويبدأ هذا الإعضاء من أول سنة مالية لبداية الأنتاج أو مزاولة النشاط وتستفيد بهذا الإعضاء الشركات والمنشآت التى تمارس الانشطة وتعمل في المجالات الواردة في المادة

الأولى والتي لا تسمري في شانها أي استثناء خاص بالمدة أو لم يحدد لها القانون مدد اعفاء خلاف المدة المتقدمة وهى تشمل المشروعات التي تعسمل في المحسالات التي حددها القانون ولكنها ليست مقامة في المناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات الممرانية الجديدة والمناطق النائبة وغير ممولة من الصندوق الاجتماعي وليست مقامه خارج الوادى القديم وهو نفس الحكم العام الذي كان واردا في كل من القانون رقم ۲۳۰ لسنة ۱۹۸۹ (مادة ١١٥ فقره ٢،١، ٢ مع فارق هو اقتصار الإعضاء على إيرادات النشاط التجارى والصناعي أو الضريبة على أرياح شركات الأموال ، كما أنه يمثل الحكم العام

كما أنه يمثل الحكم العام الوارد في المادة ٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ قـــبل الغائها بالقانون الحالي .

ثانيا: إعفاء لمدة عشر سنوات:

وهذا الإعقاء تقرر لنوعين من المشروعات .

أ - المنشات والهيئات التى تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات الممرانية الجديدة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

ب المشروعات الجديدة المصدولة من الصندوق الاجتماعي للتمية وغنى عن البيان أن الإعضاء المقرر لهدنة الشركات والمنشات ينصب على الضريبة على إيرادات والصناعي أو الضريبة على أرياح شركات على أرياح شركات الأموال حسب الأحوال وشقا لصدر المادة ١٦ النائها .

لفاء اعضاء المقاولين
 والاستشاريين

وكان بموجب أحكام النصوص الملغاء يتابع المقاولون والاستشاريون بالإعضاءات المقررة في قانون الاستثمار

بالنسبة للأعمال التي يقومون بها في المجتمعات العمرانية الجديدة كما كانت للأجانب حق تحويل ٥٠ ٪ من مرتباتهم بالعملة الأجنبية وقد كان بداية انشائها يتطلب هذا الإعفاء لما قد يتطلبه من خبره في انشاء هذه المجتمعات أما بعد اكتمال حكونها قان مثل هذا الإعفاء لاجدوى منه .

أما الإعضاء المقرر في المادة
٢٤ قبل الغائها فكان يتضمن
إعضاء أرياح المنشات
والمشروعات التي تزوال
نشاطها في المجتمعات
العمرانية الجديدة من
الضريبة على الأرياح التجارية
إعفاء الأرياح التي توزعها من
الضريبة على القيم المنقولة
وملحقاتها للدة عشر سنوات
اعتبارا من أول سنة مائية
تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة
النشاط.

د- اصطحاب الإعفاء بتعديل

هيكل وأسعار الضريبة

وشهدت الفترة التالية لصدور هذا القانون الغاء القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ العدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ وصدور القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والذي تعدل بدوره وحل محله القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ متضمنا الضربية الموحدة على الأشخاص الطبيعيين وكذلك الضريبة على أرياح شركات الأمروال وطبقا لهذه التعديلات تم الفاء ملحقات الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وكذلك ملحقات الضريبة على إيرادات القيم المنقولة كما أنه في ظل الضريبة الموحدة حلت الضربية الموحدة على إبرادات النشاط التجاري والصناعي بالنسبية للأشخاص الطبيعيين محل الضريبة على الأرباح التجارية والمتناعبة كما حلت الضريبة على أرياح شركات الأموال للشركات الواردة في الكتاب الثاني في هذا القانون محل

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية اعتبارا من عام 1947 وهذا من ناحية ومن ناحية أخرى لم تصبح توزيعات الأرباح خاضعة للضريبة على إيرادات القيم المنقولة اكتفاء بخضوعها للضريبة على أرباح شركات الأموال .

ان فانون ضمانات وحوافز الاستثمار الجديد هو بحسب الأصل قسانون أنشطة ومجالات وبالتالى فأن النطاق المكانى يحسد فسقط مدة فيها الشركة أو المنشاة بالحوافز الضريبية الواردة في هذا القانون وهو بخلاف الذي كان الإعفاء فيه مكانى التصاد لكل المشروعات الذي كان الإعفاء فيه مكانى والشركات والمنشات العاملة في المجتمعات العمرانية

فمصدر الإعفاء كان العمل في النطاق المكانى وليس طبيعة الإنشطة أو المجالات التى يزلولها المشروع أما

القانون الحالى فقد نهج نهجا مختلفا فقد أصبح مصدر وسبب الإعفاء هو النشاط أو المبحل الذي يعسمل فيه المشروع أما مدة الإعفاء فتتدر في ضوء المكان الذي تسارس فسيسه المنشساة أو الشركة.

وسوف بتناول الساحث بالتحليل هذا الإعفاء .

الاعفاء ورادا في الفقاء (٥) من المادة ١١ من القصاد وقم ٢٣٠ من القصادين وقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الملغي وانتقل هذا الإعضاء إلى القانون الجديد .

وقد تضمن هذا الإعفاء ثلاثة نوعيات من المنشات وهي :

أ .. المنشآت والهيئات التى تقـــام داخل المناطق الصناعية الجديدة .

ب - المنشآت والهيئات التى تقام فى المجتمعات العمرانية الجديدة.

ج - المنشات والهيئات التى تقام فى المناطق النائية التى يصدر بتحديدها

قرار من رئيس مجلس الوزراء .

■■ وسوف نتناول هذه الأنواع بالتفصيل على النحو التالى . الحوافئز والضمانات المقررة لمشروعات المناطق العمرانية الجديدة والمناطق النائية .

تضمنت المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ۸ لسنة ۱۹۹۷ النص على الغاء المواد ۲۰ ۲۲،۲۱ من من القسانون رقم ۲۰ لسنة (۱) ۱۹۷۹ في شان المجتمعات العمرانية الجديدة وكان نص هذه المواد قسبل الإلغاء كما يلى :

مسادة ٢١ تطبيق الأحكام الواردة في كل من القسانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحسرة والقانون الخاص بالتعمير الضريبية لما يقوم به المقاولون بالنسبة لما يقوم به المقاولون من الأصليون والمقساولون من الباطن والاستشاريون من أعمال تنفيذ الأحكام هذا القانون ويجوز للأجانب من

العاملين تصويل حصة لا تجاوز ٥٠٪ من مسرتباتهم ومكافآتهم التي يحصلون عليها في جمهورية مصر العربية بالنقد الأجنبي إلى الخارج.

مادة ٢٤ ـ مع عدم الإخلال بأبة إعفاءات ضربيبة أفضل مقررة في قانون أخر أو بالإمفاءات الضريبية القررة باللادة (١٦) من القانون المنظم لأستشمسار المال العبربي والأجنبى والمناطق الحسرة تعمض أرباح المشروعات والمنشات التي تزوال نشاطها في مناطق خاضعة لأحكام هذا القانون من الضربية على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها كما تعفى الأرباح التي توزعها أي منها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها وذلك لمدة عشر سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو ميزاولة النشاط بحسب الأحوال .

مادة ٢٥ ـ تعفى من الضريبة العامة على الإيراد ولذات

المدة كافة الأوعية المفاة من الضرائب النوعية وفقا لأحكام هذا القانون .

■ وقد ترتب على قد صر نطاق الإعضاء من الضريبة على الأرباح التحسارية والصناعية والضريبة على إيرادات القسيم المنقسولة أن خرجت من نطاق الإعضاء المهن الحرة والمهن غير التجارية التى يزاولها الأفراد في هذه المجتمعات لمدم النص على الإعضاء منها في النص الموارد في المادة ٢٤ المادة.

■ أمسا قسانون ضسمانات وحوافز الاستثمار فقد تضمن أنشطة ومجالات بعينها تتمتع بالإعفاء إذا تم مزاولتها في المجتمعات المعرانية الجديدة للمسدد المحددة لإعضاء هذه الأماكن .

وقد ترتب على هذا النص عدم تمتع العديد من منشات الخدمات وشركات التسويق وكشير من الأنشطة التى تحتاجها هذه المجتمعات الجديدة لكى تحقق الفرض

من انشائها والنصوص عليه في البادة الأولى من مسبواد القيانون رقم ٥٩ أسنة ١٩٧٩ والتي تنص على أنه " في تطبيق أحكام هذا القسانون يقصد بالمجتمعات العمرانية الجديدة كل تجمع بشري متكامل يستهدف خلق مراكز حبضارية جبديدة تحقق الاستقرار الاجتماعي والرخاء الاقتصادي والصناعي والزراعي والتجاري وغير ذلك من الأغراض بقصيد أعادة توزيع السكان عن طريق اعداد مناطق جذب مستحدثه خارج نطاق المدن والقسري القائمة به" .

ومن ثم فإن حرمان العديد من الأنشطة من الحسوافسز المستشمار في المجتمعات المعرانية الجديدة سوف يعوق ويؤخر تحقيق الهدف الذي أوضحته المادة وخاصة في ظل وجود نقص في الخدمات في هذه المناطق من مراكز خدمات ومحلات تجارية وصيادات طبية

وخيمات النقل من وإلى هذه المجتمعات والمدارس والأسواق ، وبخسلاف ذلك سسوف يظل العبء ملقى مبرة أخبري على المين الكسيرة المكتظة وتلقى بأعياء على مرافقها ويزيد أزدحامها ، مما يجعل هناك فجوة بين الهدف من إنشاء هذه المجتمعات والقدرة على تحقيق هذا الهدف مما أدى إلى تصاعد الاراء والانتقادات التي توجه إلى هذا النص في القانون (١) خاصة بعد أن قامت المديد من الشركات والستثمرين ببناء مجمعات للخدمات وأسواق ومجمعات تجارية واستثمار مبالغ كبيرة اعتمادا على الأعضاءات القررة في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الذي كان الإعفاء فيه يقوم على النطاق المكاني وحسده وكسانوا يخططون للحصول على عائد مناسب لاستثماراتهم وضجأة بعد صدور القانون الجديد وجد أصحاب هذه الاستثمارات العقارات انفسهم عاجزين ليس عن تحقيق أرباح من بيع

هذه الوحدات ولكن عاجزين عن بيعها أصلا وتصريفها أو بيعها بخسائر فادحة وهذا يشيعها بغسائر فادحة وهذا الاستثمارات قد اضيرت بعد وحوافز الاستثمار والذي كانوا يعسولون عليسه في زيادة والسبب واضح وهو تغيير فلسفة المشرع في منح هذه الحوافز والإعفاءات ()).

ويرى البسعض أنه كسان من الضرورى وجود فترة انتقالية يتم خلالها علاج المشاكل التى سوف تثجم عن تطبيق القانون الجديد .

الا أن القانون جاءت نصوصه غير متضمنة أى فترة انتقالية خاصة فى ظل ما لوحظ من هروله نحو الاستثمار العقارى التجارى فى هذه المجتمعات والذى لوحظات أثاره فى الارتضاع التدريجي والحاد لأسعار الأراضي والعقارات فى هذه المجتمعات

حقيقة أن هناك العديد من الأنشطة والمجسالات التي تحتاجها هذه المجتمعات قد

وردت في المادة الأولى الشي تضمنت الأنشطة والمحالات التى تتمتع بالصواضز الواردة في هذا القانون ومنها الإنتاج الحيواني والداجن والسمكي والاسكان الذي تؤجر وحداته بالكامل خالية لأغبراض السكن غير الإداري والبنية الأساسية من مياه وشرب وصبرف وكمهرياء وطرق اتصالات والمستشفيات والمراكر الطبية والعلاجية التي تقدم ١٠٪ من طاقتها بالمجان ولكن احتياطيات المجتمعات الممرانية أكبر بكثير من هذه الأنشطة.

■ وبالغاء المادة ٢٤ سالفة الذكر وبإلغاء فكرة النطاق المكانى يثور السؤال عما إذا كانت المبيمات خارج المجتمع خارج المحسرانى وكذلك المسادرات التى تتم من المجتمع العمرانى إلى الخارج عن هذه المبيمات للضريبة أثناء فترة الإعفاء اعتمادا على أن الإعفاء قرين النطاق المكانى. وهل الغاء المادة ٢٤

التى تتضمن عبسارة فى المجتمع العمرانى كافية لأطلاق تعاملات النشات والشركسات العمرانية الجديدة إلى خروج إنتاج خارج هذه المجتمعات أو التصدير دون أن تكون مصلا للخضوع للضريبة أرباح التعاملات خارج المجتمع العمرانى خلال فترة الإعفاء المنصوص عليها في هذا القانون ؟؟

وهل تكفى فكرة إعفاء منافذ التوزيع التى تنشأ خارج هذه المجتمعات لبيع السلع المنتجة فيها باسعار الجملة بمنأى عن الخضوع للضريبة الموحدة على دخل الأشسخساص الطبيعيين أو الضريبة على أرياح شركات الأموال حسب الأحوال إذا تم هذا البيع أثناء وخلال فترة الإعفاء المقررة في هذا القانون .

■ كما يرى الباحث أنه لا مصل لتطبيق المادة ٢٥ من المسانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١٩٧٤/١/١ بعد الضريبة العامة على

الدخل بموجب التعديل الذي طرأ على القسانون رقم 10٧ لسنة 1٩٨١ بالقسانون رقم 1٨٧ لسنة 1٨٩٢ الذي نص في الكتساب الأول منه على هرض الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وإنناء الضريبة العامة على الدخل .

لحسواف والإعضاءات المقررة للمنشات والشركات التى تقسام في المناطق الصناعية الجديدة والمناطق النائية .

وتتمتع هذه المشروصات أيضا بالأعضاء لمدة عشر سنوات وحددها المشرع بتك التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

وقد حل هذا النص محل المدادة ٢٤ , ٢٥ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المجتمعات العمرانية الجديدة .

وكنا نتمنى أن يصدر تعريف أو تحديد لهذه المناطق بعد صدور خريطة الاستثمار المصرية والتى أصبح فى ظلها هذه الأماكن محددة

تحديدا دقيقا .

تُالثًا: الإعفاء لمدة عشرين سنة .

📟 نصب الحادة ١٧ مبر قبانون ضبميانات وحبوافين الاستثمار قبال الغائها بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على أن: تعفى من الضريبة على إبرادات النشيساط التسجساري والصناعي أو الضريبة على أرياح شركات الأموال بحسب الأحوال أرباح الشسركسات والمنشسات التى تمارس نشاطها خارج الوادي القييم وكذا أنصية الشركاء فيها بستوي في ذلك أن تكون منشاة خارج هذا الوادي أو منقولة منه وذلك لمدة عشرين سنة تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط .

ويصدر بتحديد الناطق التى تسرى عليها هذا النص قرار من مجلس الوزراء .

■ ترجع خلفية اصدار هذا النص بعد أن تجاوزت مصر مرحلة المجتمعات العمرانية الجديدة والمنن الصناعية ومرحلة استصلاح واستزراع

الأراضي المحدودة وكانت كلها تتم في مناطق مالاصقة للوادي القسديم مما القي بأعبياء على المدن والمناطق القديمية لقربها من هذه المناطق مما دفع المخططين في ظل الدراميكات التي استمرت لأكثر من ٢٠ سنة في اكتشاف الموارد والمناطق الجديدة وامكان وجبود وادى جديد حضري لا يمثل عبء على المناطق الحالبة أو على خدماتها ومرافقها بالانطلاق إلى وادى جديد وساهم هي ذلك ارتفاع منسوب الفيضان باستمرار مماجعل مفيض توشكى يعمل ونتجمع المياه فی منخفض توشکی وهی منطقية كيانت تمثل الوادي القديم لنهر النيل الحالى قبل أن يتحول مجراه وبالتالي فهذا النخفض محاط بأرض ذأت خبصوبة مبرتضعية وفي نفس الوقت قريب جداً من سلسلة الواحسات التي هي بقايا الوادي القديم لنهر النيل ويمكن بعد مد قنوات المياه عبسر هذا الواحسات وتكوين

وادى أخر تتميز الأرض فيه بخصوبة عالية وبمكن زراعة معظم أجزائه بالإضافة إلى توافر المياه عن طريق القنوات التي سوف يتم مدها ومخزون مياه ضخم في الصحراء الفربية يعبر عن أكبر مخزن جوفي للمياه الصالحه لكل الأغراض (١).

ولما كانت هذه المنطقية تعتبير بميده عن الوادي من جهة إضافة إلى احتياجها لأستثمارات ضغمة لإعدادها ومسدها بالرافق لإعسدادها للمشروعات الزراعية وغير الزراعية وتوفير الخدمات اللازمية لجيذب الكثيافية السكانية لها، كل ذلك يحتاج الى اقرار حبوافر لهده الاستثمارات حتى تساهم في خلق كيان حضاري وعمراني جديد من مشروعات مختلفة، لذلك ارتأى المشرع أن يكون سخيا مع هذه التوعية من المشروعات وخاصية أن احتياجات هذه النطقة من الخدمات والشروعات أغلبها مخاطب بالحوافز الضريبية

المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون اضافة إلى أن أرتفياع المحساطر وضخامة الاستشمارات المطلوبة للأنشطة والشروعات الماملة في هذا المنطقة أو المناطق الجديدة التى سوف يتم تعميرها خارج الوادى القديم يتطلب السخاء في منح الحوافز والإعماءات. رابعا: إعفاء بسدون أجل

زمني (اعفاء مطلق).

اختص الشرع بهذا الإعضاء المستروعيات العياملة في المناطق الحرة فنص في المادة ٣٥ من القيانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخياص بضيمانات وحوافز الاستثمار على أنه " لا تخضم المشروعات التي تقسام في الناطق الحسرة والأرياح التي توزعها لأحكام هوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر الخ . وهذا النص له منا يقابله في كل من القائونين رقم ٤٣

لسنة ١٩٧٤ المدل والقانون رقم ۲۳۰ لسنة ۱۹۸۹ ولكن كان يخاطبها بالإعفاء .

فقد ورد هذا النص في المادة 13 من القانون رقم 27 لسنة ١٩٧٤ المعدل وكذلك المادة ٢٧ من القيانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ويجد هذا الإعفاء حده في الأغسراض التي منح من أجلها ومدة سريانه ومقدار الضمان المائي الذي يؤديه الرخص له كما يحد حده في حبالة النزول عن التبرخيص كليا أو جزائيا .

ولا يتمتع المتنازل بهذا الإعفاء الا بمواضضة محلس ادارة النطقة الحرة .

حيث نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣١ عملي أنه "لا يتمتع المرخص له بالإعفاءات أو الزايا المنصوص عليها في هذا القانون الا في حدود الأغـــراض المبــينة في الترخيص

المحث الثاني مدى شمول ضمانات

وحواقز الاستثمار لكل ضمانات وحوافز الاستثمار بإستقراء نصوص القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ سوف نجد أن

المادة الرابعة من مواد إصدار تضمنت الغاء قانون الاستثمار رقم ۲۳۰ لسنة ۱۹۸۹ عــدا الفقرة الثالثة من المادة (٢٠) من القيانون المذكرور والتي تنص على أنه يكون للعاملين نصيب في الأرياح شركات الأموال التي تنشا بعد العمل بهذا القانون والخاضعة لأحكامه والتي بتقرر توزيعها طبقا للقواعد التي تحددها الجمعية العمومية لكل شركة بناء على اقتراح متجلس الإدارة وذلك بما لا يقل عن ١٠٪ من هذه الأرباح ولا بزيد على الأجور السنوية للماملين بالشركة(١).

وكـنلك الفاء المادتين. ٥ ٥ مكرر من القانون رقم ١ اسنة مكرر من القانون رقم ١ اسنة الفندقية والسياحة والواد ٢٠ ٢٠ ٢٠ من القانون رقم ١٩٧٥ هي شــان المجتمعات العمرانية الجديدة والمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٥ هي شان التأجير لسنة ١٩٩٥ هي شان التأجير

وهذا يشير إلى أن هذا

القانون قد نظم الضمانات والحوافز المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية التي كان ينظمها القيانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ليس بالنسبة لكل المشروعات السابقة ولكن بالنسية للمشروعات الواردة في المادة الأولى من هذا القسانون وكذلك الضمانات والحوافز المتعلقة بالمناطق العمرانية الحديدة التي كأن تتضمنها المسواد , ۲۱ , ۲۵ ۲۵ مسان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بالنسية للمشروعات المنصوص عليها في المادة الأولى أيضيا دون باقي أنواع من المشروعيات المقيامية في الجتمعات العمرانية الجديدة وأهمها أنشطة التسويق والخدمات التي كانت مطلبا للإعضاء في ظل القديم ومن ثم كان المشارع مسترددا بين الأخذ بنوعية الشروعات عند منح الحوافر والضمانات للمشروعات المقامة في الجتمعات في العمرانية الجديدة .

وكذلك حل هذا القانون محل المادة ٣٠ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ في شان التأجير التمويلي أكد المشرع ذلك أيضما في المادة الأولى بأن عدد التأجير التمويلي كنشاط من الأنشطة التي يسلوي عليها هذا القانون أيا كان النظام القانوني الخاضعة له وقد سبق أن كان هذا مطلب للياحث (٢) أن يسرى على تشاط التأجيس التمويلي الإعسفاءات المقسررة ليساقى الشروعات الاستثمارية ويمامل معاملتها وظل مجرد اقتراح إلى أن تتوج بصدور

هذا القانون باعتبار أن التأجير التمويلي يعول عليه كثيرا في إحدث التمية وتحقيق أهدافها.

ونللت العديد من الضمانات والحوافز والإعضاءات خارج منظله «ئا القانون بالرغم من صلتها الوثيقة بالاستثمار مثل المحواهز والضمانات الواردة في قانون التعمير رقم ١٢ والضمانات الواردة في الضانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨١ ولخاص بالأراضي المحواوية للني تضمنها القانون 1٩٨١ لسنة ١٩٨١ المعدل الخاص بالريخو ١٩٨١ المعدل الخاص بالريخو ١٩٨١ المعدل الخاص بالشركات .

وهذا يمتبر مأخذا على هذا القسانون الذي كنا نأمل أن يتسخسمن كل الحسوافسز والضسمانات المتعلقة أومن ثم يتحقق له الشمول الذي كنا نتطلع له في هذا القانون يأدن يكن قانونا عاما شاملا

إضافة إلى أنه كسابقه لم يخسر عن فلمسفة ربط للحسواف والضسمانات بالأنشطة أحيانا وبالنطاق المكانى أحيانا أخرى وهو اتجاه كان وما زال منتقدا .

- نقل المسرع نص المادة (٤) من القانون رقم ١٨٦ فيما بتعلق بالإعفاءات الجمركية التي كانت مقررة لشركات الاستثمار في ظل القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المسدل ومن بمده القنانون رقم ۲۲۰ لسنة ١٩٨٩ إلى قيانون ضيميانات وحوافز الاستثمار فنص في المادة ٢٣ على أنه تسري على الشبركيات والمنشبات أحكام المادة (٤) من قسانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقبسانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦(١) الخاصة بتعصيل ضربية جمركية بفئة موحدة مقدارها ٥٪ من القيمة وذلك على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها به وهذا قاصر على الالات والمدات والأجهزة اللازمة لاتشاء هذه الشركات

والمنشسات وليس على باقى المستلزمات والخامات التى تستخدمها دوريا فى نشاطها،

المحث الثالث

موقف المشرع بالنسبة التوسع في منح الحوافز والإعفاءات أو الغانها وتخفيضها أو ترشيدها في هذا القانون

أ ـ حـوافــز تم الغــاؤها أو ترشــيــدها في قــانون الاستثمار قبل صدور القـــانون رقم ٩١ لسنة ۲۰۰۵ .

ا- الغى المشرع الفيقرة المنابعة من المادة ١١ من السابعة من المادة ١١ من السنة ١٩٨٩ والتي كدانت تتص على مد الإعفاءات لمدة سنتين للمشروعات إذا تجاوزت نسبة المكون المحسلسي قسى الالات المحسلسي والمعدات والتجهيزات والمناء الأراضي والمهاني .

وقد كان هدف المشسرع من هذه الفقرة قبل الغائها هو

تشجيع المسروحات على تشجيع المكون المحلى في الالات والمعدات والتجهيزات أو بمعنى أصح تشجيع في الإحسال مسحل الواردات وتشجيع قيام صناعات اللات والتجهيزات وتشجيع مدول مصر إلى صناعة المسانع وهذا الأمر كان يجب المسانع وهذا الأمر كان يجب رعاء قانون الاستثمار .

٧- كيان المشرع يستمح بإعلفاءات خاصلة للتوسيعيات فنصبت المادة ١٥ من الشانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ اللغي على سريان الإعفاءات المتعلقة بالضبريبة على الأرباح التجارية والصناعيية والضريبية على أرياح شركات الأموال وكذلك الاعضاءات المتسلقة بالضريبة على إيراد القيم المنقولة عليهما في الضقرتين الأولى والثانية من المادة ١١ من القيانون الملغى على التوسعات في المشروعات التي يوافق

عليها مجلس ادارة الهيئة إعتبارا من أو سنة مالية تألية لبداية إنتاج مذه التوسعات أو مزاولتها للنشاط بحسب الأحوال.

وأوضحت هذه المادة المقصود بالتسوسع بأنه الزيادة في رأس المال التي تستخدم في إضسافية أصسول رأسماليه ثابتة جديدة الإنتاجية للمشروع من السلع والخسدمات أو التصنيع لما كانت تستورده أو بقصد فيامة إنتاج أو بشماد أو كن عدل المشرع حن هذا الاتجساه ومنح حد هذا الاتجساه ومنح التوسمات إعضاء لمدة ٥

وقتى خاص بتصويب الهياكل التمويلية فنص على الإعفاء المقسرة الأولى المقسرة الأولى الخاص بالضريبة على الأرياح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرياح شركات الأسريبة على أرياح شركات من الأمسوال لمدة ٣ سنوات من

- كما نص الشرع على حكم

تاريخ العسمل بهدا القسانون وذلك بالنسبة لزيادة رأس المال المستخدم في تصويب الهيكل التمويلي المشروعات القائمة وفقا للضوابط التي يحددها مجاس إدارة الهيئة.

وقد سبق أن أثار هذا انتصالات النص اختلاف في التفسير وتضاريا في وجهات النظر(١) فيما يتعلق بمدى تمتع الزيادة في رأس المثل بالإعضاء المقرد الثامنة من المادة من المادة المنبية المنبية المنبية المنبية على بالتانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٥ بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ كما أثار خلاف حول مفهوم

التوسعات المتصوص عليها في المدة السابقة وضاصة ما تمقده هذه المشروعات من قصروض لتـمـويل المضرون المتياطي السلعي أو تكوين احتياطي كاف ولتدبير نفقات التشغيل أو علاج مشاكل السيولة لديها وهل مجرد زيادة رأس الم يجب أن يشبت المشروع توظيفها في الأغداوس

المنصبوص عليها في هنده المادة ؟؟

ومن المأخسسة على النص الحالى أنه أغفل الزيادة في رأس المال والتوسعات بالنسبة المدولة ز الشريبية وسكوت المشرع يعنى أن المشرع قد عسدل عن الموقف الذي يشاه قى ظل قوانين الاستشمار المتعاقبة وقد تدارك المشرع ذلك عند تقسريره إعسفاء للتوسعات .

كل ذلك يشير إلى "أن المشرع اعتبر أن التوسعات وزيادة رأس المال ليست من قبيل الأعسمال أو الأنشطة التي يجب تشجيعها ومنح الحوافز الضريبية لها وعدوله عن هذا الموقف بعد ذلك ثم عدوله عن الإعضاءات للمشروعات الاستشمارية عموما في الاستشمارية عموما في

القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥. وباست عبراض التشريعات المقارنة يتبضع لنا أن أغلب التشريعات تعطى مبزايا وحواهز لزيادة رأس المال لأن التسوسع يكون لمشروع ناجح كسما وأن التسوسع هو هي

حقيقته توسع رأسي للمشروعات وهو أفضل في أحيان كثيرة من التوسع الأفقى لأنه في كشير من الأحبيان يعمل على تكامل أنشطة المشروع كما أنرهنه التوسعات تعمل على تكوين كيانات كبيرة قادرة على الاضطلاع بالأنشطة الإستراتيجية التي لها مردود عالى بالنسبة للتنمية كما أنها تكون قسادرة على ممارسية أنشطة وتطبيق تكنولوجيا عالية في أنشطتها مما يجعل قدرتها على الإنتاج والتصدير عالية نظرا لما يماحب الحجم الكبير من إنخفاض من تكلفة الإنتاج وفي بعض الأحيان يصاحب هذه الزيادة توسما يجعل هذه الشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة.

وباضت صار فإن إغضال إعضاءات وحواهز ضريبية وزيادة رأس المال عند إصداره وتأخير منح إعضاءات لها يعتبر مأخذا على هذا القانون ويتعارض مع الهدف من إصداره.

ب ـ حــوافـــز إلغــائهــا وكــان المشرع محقا في إلغائها

١ _ الغي المشرع الفقرة الثانية من المادة ١١ من القيانون الملغى والتي كبانت تنص على إعضاء الأرباح التي توزعها هذه المشروعات من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ومن الضريبة المامة على الدخل وحسنا فعل المشرع بإستبعاد هذا النص حيث أن الشرع في ظل القانون رقام ۱۹۸۱ لسنة ۱۹۸۱ سواء قبل تعديله أو بعد ذلك قد أخذ بالضربية على أرباح شــركــات الأمسوال ولم تصسبح التوزيعات خاضعة للضمريبية على إيرادات رؤوس الأماوال المنشولة كما الغيت أيضا الضريبة المسامسة على الدخل ولا بوجد حاليا مبرر لوجود هذا النص .

أما بعض صور التوزيعات التى تتم فى صـــورة مكافأت أعضاء ورئيس

متحلس الأدارة والعيضو المنتسدب وكسذلك باقى التوزيعات الأخرى التي تتم في شكل مزايا عينية أو أشكال أخرى بخلاف التوزيمات النقدية فأنها أصبحت قليلة بل عديمه الأهمية من ناحية كما وأن الإعفاءات التي تمنح لرؤساء محلس الإدارة والأعضاء المنتدبين في ظل القائون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٦ بعبد تعبديله اصبحت كافية وملائمة لكافية المشروعات مما لا يستدعى تقرير معاملة خاصة في هذا القانون وتم ممالجة هذه الشكلة جندريا في القنانون رقم ۹۱ لسنة ۲۰۰۵ .

١ - الغى المشرع الفسسرة الشسامنة من المادة ١١ سالفة الذكر الخاصة بإعضاء رؤوس أموال المشروعات من ضريبة الدمفة النسبية حيث لم يعد لها مبرر بعد الفاء ضريبة الدمفة النسبية

على رأس المال بموجب القسانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۵ (۱) وكذلك الحكم بعدم دستورية ضريبة الدمـغة النسبية على الأوراق المالية (۲) .

٣ _ الفاء الشرع للفقرة التاسعية من المادة ١١ سالفة الذكر الضاصة بإشتراط عدم خضوع الدخل الضريسة مماثلة في دولة المستثمر كشرط للاعضاء من الضريبة العامية على الدخل كيان منطقيا أنضا بعد الفاء الضريبة الماملة على الدخل بمد تعديل القانون رقيم ١٥٧ لسينية ١٩٨١ بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ والتي بموجبها الفيت الضريبة المامة على الدخل،

٤ ـ حسنا فعل المشرع بإعادة سياغة الإعفاء الوارد في المادة ١٢ من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والمتعلقة بمنح إعضاء لمدة خمسة عشر عاما لمشروعات عشر عاما لمشروعات

الإسكان المتصوسط والاقتصادي التي تؤجر وحداتها بالكامل لأغراض السكني لأن هذا الإعضاء تقـــر في ظل قـــانون الاسكان القديم رقم ١٣٦ السينة ١٩٧٧ والسدى بموحيه كائت تيفي الدولة تشجيع إقامة وحدات سكنية لأغراض التأجير لمواجهة الطلب على هذه الوحدات من القساسات متوسطة الدخل ومحدودي الدخل فكانت تمنح الإعسفاء لإنشباء الإسكان التحصوسط والاقتصادي لأنه في ظل هذا القانون كانت الأجرة تتحدد لهذا النوع من الساكن بواسطة لجان كانت الأجارة لا تعطى عائدا ملائما يشجع على الاستثمار في الثروة العقارية خاصة بالنسية لهذه النوعية من المساكن وقيد تدخل الشيرع في القيانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٦ (٣) فالفي خضوع

هذه المساكن والوحدات للقسانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٧ وأصبحت خاضعة للقانون المدنى الأمر الذى يجعل المؤجر والمستأجر يحددان الأجسرة ومدة الإيجار وشروطه لشروط المتعاقد عصوما التى نظمها القانون المدنى.

ومن ثم كان يجب اعادة

النظر في الحيوافيين المنوحة لهذا التشاط وعدم إعطائه معاملة متميزة عن باقي الأنشطة والمشروعات فأصبح هذا النشياط ضيمن الأنشطة الواردة في المادة الأولى من هذا القانون وأصبح الحكم المام للإعضاء هو خسمس سنوات تزاد إلى عنشير سنوات إذا عيمل الشيروع في المدن الصناعية أو الجتمعات الممرانية الجديدة وتمتد إلى عشرين سنة إذا تم هذا النشاط خارج الوادي القديم .

٥- حسنا فعل المشرع بالفاء المادة ١٣ من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٨٩ تقائيا بالفاء هذا القانون والتي كانت تنص على إعضاء نسبة ٢٥٠٪ من ضريبة أو المستحق في رأس المال المستحر في مشروعات خاص عنه الأحكام هذا القانون بالفاء ضريبة رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٩٦ (١) الأيلولة يموجب القانون ومن ثم أصبح لا محل رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٩١ (١)

ح ـ حـوافــز تم تعــديلهــا لترشيدها .

كان نص المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٠٠ عند 1٩٨٩ قسبل الفائها تتص على أنه تصفى من الضريبة العامة على الدخل والأرياح التي يوزعها الشروع وذلك ينسبة ١٠٠ من المول في رأسمال المشروع وذلك بعد انقضاء مدة الإعفاء المنصوص عليها في الواد المنصوص عليها في الوادا ١٢٠١١ ، ١٥) ويكون الإعضاء

المشار إليه في الفقرة السابقة بنسبة ٢٠ ٪ من القيمة الاسمية لحصة المساهم في رأسمال المشروع الذي ينشأ بالتطبيق لحكام هذا القانون في شكل شركة مساهمة التي تطرح أسهمها للإكتتاب العام ويتم الاكتتاب فيها بما لا يقل عن ٤٠٪ من رأسمالها .

وكبان هذا النص منتقدا لاحتوائه على نسبتين للاعفاء هما ١٠٪ لكل الشروعات ولیس له مسا بیسرره و ۲۰٪ للشركات الساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب ولايقل كما يتم الاكتتاب فيه عن ٤٠٪ من رأسمالها إضافة إلى أن النص السابق أوقف العمل به إعتبارا من ١٩٩٤/١/١ وهو تاريخ الغاء الضريبة المامة على الدخل وإن ما جاء في نص المادة ١٢١ من القيانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ من استبدال عبارات الضرائب النوعية بالضرائب الموحدة ومن ثم حلت الضريبة الموحدة محل الضريبة العاملة على الدخل لا يقصوم سندا

لإستمرار العمل به بعد النص على الغائها .

ثم صحيد القصانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٧ الخساص بسوق رأس المال ونص على إعفاءات في المادة ١٤ للشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام في المورصة .

ولكن هذا النص اصطلام مع البند (١) من المادة ١٢٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سواء قبل تعديله أو بعد التعديل والتي تنص على أنه: ١ _ ميلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع بما لا يزيد على الفائدة التي بقررها البنك المركزي المسري على الودائع لدى البنوك عن سنة المساسية وذلك بشرط أن تكون الشركة من شركات الساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص وأن تكون أوراقها المائية مقيدة في سوق الأوراق المائية .

وينعصر الإختلاف فى قانون أن حوافز الاستثمار أحتسب هذا الإعفاء على أساس سعر

الإقــراض والخــصم الذي يحدده البنك المركزي عن سنة المحاسبة نظرا لتنبنب سعر الفائدة خاصة مع اتجاهها للهبوط بشكل دائم بينما سعر الإقتراض والخصم يكاد يكون ثابت نسبيا .

د _ نصوص تضمنت زيادة الحوافز وتنمية فاعليتها .

۱ - تضمن القانون رقم ۲۲۰ لسنة ۱۹۸۹ الملغى النص على الإعفاء من رسم الدمغة ومن رسوم التوثيق عقود تأسيس المشروعات وكذلك جميع المقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه .

وترك المشرع للهيئة تحديد ما يمتبر مرتبطا بالمشروع من هذه المحقود وقد أثار النص المبابق عديد من المشاكل في التطبيق ومن أهمها ما إذا من المحقود المرتبطة بالمشروع من عدمه إضافة إلى عبارة متى تمام تنفيذه قد أثارت العسديد من المشساكل في منضبط في هذا الشان ومل

تمام التنفيذ يتضمن البداية فى الإنتاج أم يتعدى ذلك إلى استكمال كل المراحل التى قام المشروع لتنفيذها ؟؟

كما ثارت مشكلة بخصوص عسود تسبجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات والمنشات وهل تعتبر من قبيل ضريبة الدمفة ومن رسوم ضريبة الدمفة ومن رسوم التوقيق والتي قد يتراخي الإجراءات الأخرى والموافقات التي هد يتم بعد تمام التنفيذ بينها ومخاطبته ضريبة الدمفة بأنها رسم .

كل هذه المساكل أدت إلى تعديل هذا النص وإستبداله بنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ونصها : تعنى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود

تأسيس الشركات والمنشات وعسقسود القسرض والرهن المرتبطة بأعمالها وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ القيد في السجل التجاري كما تعفي من الضريبة والرسوم المشار

إليها عقود التسجيل الأرضى اللازمية لاقيامية الشيركيات والمنشات وزادها المشبرع إلى خمس سنوات كما تتمتع التوسعات بنفس الأعفاء.

وبذلك يكون الشيرع على منشاكل تطبيق النص قبل الغيائه وتدارك ذلك في القانون الجديد ،

٢ _ تضمن القانون في المادة ٢٢ النص على إعــــــــاء إبرادات رؤوس الأمصوال المنقولة المتمثلة في عوائد السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخسري المساثلة التي تصدرها الشركات الساهمة بشرطين :

أ ... أن تطرح هذه الأوراق في اكتتاب عام .

ب ـ أن تكون هذه الأوراق مقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية .

وهذا الاتجاه يتمشى مع الاتجاه نحو تشجيع الاستثمار فى الأوراق المالية وتتمية البورصة وزيادة فاعليتها

بتشحيم القيد فيها وتوسيع قاعدة الاكتتاب في الأوراق المالية واتساع قاعدة الملكية لها بمنح الشركات والأفراد الذبن بكتتبون فيها مزايا وإعفاءات ضريبية وهو إتجاه محمود بتضمن معاملة رأس المال معاملة هينه ومشجعة وهجر الإتجاه التقليدي الذي كان يجعل رأس المال عرضة لماملة أكثر تشددا بالتسبة لسمر الضريبة أو بالنسبة للاعفاءات

وهذا النص بوجد مقابل له بالنسية للسندات فقط في الفقرة (٤) من البند ٤ مكررا (٢) من المادة ١٢٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بمسد تعجيله بالقيانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وقد تضمن النص الجديد صكوك التمويل وما فی حکمنہا یعند منا ڈار الخبلاف حبول الطبيعية القياذونيية لصكوك التسمويل وهل تعتبر من قبيل السندات وتأخذ حكمها في الماملة الضربيبة من عدمه بل وأضميح النص المجال أمام

ظهور أي ورقبة جبديدة لها طبيعة السندات أو صكوك التمويل بالنسبة للتمتع بهذا الحافز وتغيرت هذه الماملة هي ظل القصانون ٩١ لسنة . Y . . 0

٣ _ تضــمنت المادة ١٧ من قانون ضأمانات وحوافز الاستثمار النص على تعفي من الضريبية على إبرادات النشاط التجاري والصناعي أو الضريبة على أرياح شــركــات الأموال بحسب الأحوال أرباح الشركات والمنشات التى تمارس نشاطها خارج الوادى القديم وكذا أنصبة الشركاء فيها يستوى في ذلك أن تكون منشاة خارج هذا الوادى أو منقولة منه وذلك للدة عشرين سنة تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويصدر بتحديد المناطق التي تسري عليها هذا النص قرار من محلس الوزراء .

الفصيل الثاليث

التعديلات الأخسيسرة التى طرأت على قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الأول

<u> le K :</u>

القــانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤ بتــمـديل بعض أحكام قــانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصــادر بالقــانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧

صدر القانون المذكور ونشر بانجريدة الرسمية العدد ١٧ تسايسع (د) فسى ٢٠٠٤/٤/٣٢ على أنه يعمل به اعتبارا من يوم ٢٠٠١/٤/٣٣ وقد تضمن

أولا: إضافة باب جديد إلى القائد إلى القائد القائد القائد القائد المستقد الرابع وعنوانه " تيسير إجراءات الاستثمار "

ثانيا: استبدال بعض المواد الواردة في القـــانون الأصلى بمواد أخرى .

ثَّالَثُانَ : الغاء المادة الثالثة من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ اسنة ١٩٩٢

وفي ما يلى ملخص لهدده التعديلات .

ا ـ يجوز تحديد رأس مال الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون بأى عملة قابلة للتحويل كما يجوز إعداد ونشر قوائمها بهذه المملة مع إشتراط .

أ - أن يكون الاكتتاب في رأس المال بذات العملة . ب - أن يتم تصويل كـامل رأس المال المدفـــوع من الخارج أو أن يكون مودعا لدى البنوك المصـرية في حسـابات بالنقد الأجنبي المحول من الخارج بهدف الاستثمار .

 اخذ رأى هيئة الاستثمار قبل إصدار قوانين أو لوائح أو قرارات مرتبطة بالاستثمار وقبل فرض رسوم أو مقابل خدمات على المشروعات .

تصدر هیئة الاستثمار فی أول یولیو من كل عسام نشسرة إرشسادیة

بالشروعات التى تدعو فيها المستثمرين لإنشائها فى ضوء الدراسات الأولينة التى تشبب

٤ _ تقوم الجهات الحكومية والهيئات الاقتصادية والخدمية بإنشاء مكاتب لها في الهيئة تتولى تلقى طلبات تأسيس الشركات والمستندات وإنهاء جميع الماملات وإبرام العقود ومنح التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات في توقيتات زمنية ويدخل في ذلك طلبات تخصيص الأراضي وتوصيل المرافق. وتلتزم الهيشة نيابة عن الستثمر بإنها كافة الإجراءات وموافاة جهات الاختصاص بالبيانات وصنور مستمندة من المستندات المطلوبة من السنثمر.

 ٥ ـ تصدر الهيئة ترخيصاً مؤقتاً بإقامة المشروع فور قيام المستثمر بتقديم الطلب للهيئة يممل به

لحيين صدور ترخيص نهائی،

للشركات الأجنبية بإنشاء مكاتب تمثيل وفروع لها في الناطق الحيرة وتعمل هذه المكاتب والفسروع مماملة المشروعات التي ترخص الهيشة بإنشائها في تلك المناطق .

٧ - يمدد المستثمر للهيئة دفعة واحدة كافة ما تضرضه التشريمات من رسوم للجهات التي تقدم خدمات الاستثمار وتحصل الهبيشة هذه الرسيوم لحسياب هذه الجهات ،

٨ .. يستحق للهيئة مقابل ١٨ تؤديه من خدمات فعلية تحدد بقرار من مجلس إدارة المبئة.

٩ .. يختص رئيس الهيئة باصدار الشهادات اللازمة للتمتع بإعفاءات الضريبية والجمركية وتعتبر هذه الشهادة

نهائية ونافذة بذاتها دون حاجة إلى موافقة جهات أخرى

١٠ ـ يخطر الستثمر هيئة الاستشمار بتاريخ بدء مرزاولة النشاط في المنشات الجديدة وعند التصوسع في المنشات القائمة .

١١ ـ تختص الهيشة ـ دون غيرها - بتحديد تاريخ بدء ووقف وإنهاء التمتع بالصوافز والمزايا وحسم أى خلاف حول تاريخ بدء مباشرة النشاط ،

١٢ ـ بحق لأصحاب المنشات المتناعية الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار استحيراد القدوالب والأسطمهات دون رسوم جسمسركسيسة وذلك لاستخدامها لفترة مؤقتة في تصنيع منتحاتهم وإعادتها إلى الخارج. ١٢ ـ "حـوافــز إضــافــيــة "

لجلس الوزراء:

أ _ تقرير حوافز إضافية

للشركبات ذات الشبهرة العالمية التي تهدف إلى جمل توطنها الرئيسي في منصر للإنتاج وتغطية الأسواق المجاورة وكذلك الشركات العاملة في أحد محالات التقنية الحسديثة المتطورة ... والشركات العالمية التخصصة في تتمية التحارة الدولية .

ب ـ منح المستشمرين ما يراه من تيسيرات لتشجيعهم على الاستثمار والاقامة.

ج ـ تقرير سريان الحوافق الواردة في قـــانون الاستثمار في مجال تحديث إحدى شركات القطاع المام أو قطاع الأعمال العام أو الشركات التي تؤول إلى البنوك .

١٤ _ في حيالة منخيالفية المشروع لأي من أحكام القـــوانين واللوائح والقمرارات يتم إنذار المستثمر بإزالة أسباب المخالفة خلال مدة زمنية

معينة فإذا انقضت المدة هذه دون إزالة المخالفة كان للهيئة إصدار قرار مسبب بإيقاف نشاط المشروع.

النزاع بين المستثمرين النزاع بين المستثمرين وبين أي من الجهات الإدارية لجنة خاصة بالهيئة تباشر مساعيها بناء على طلب المستثمر ... وإذا لم يقبل أحسد أطراف النزاع توصية هذه اللجنة ورارية يصطدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

11 ـ يتولى دراسة مشاكل الاستثمار ووسائل حلها مسجلس أمناء يضم ممثلين عن المستثمرين وأمل الخبيرة ويقدم المشورة والرأى وما يراء لازما لجذب المزيد من الاستثمارات .

 ۱۷ ـ یکون لکل میناء بحری أو بری أو جوی مجلس رعاه یضم ممثلین لهیئة المیناء

والشركات والمنشات العاملة في الميناء بتولي متابعة تتفيذ برامج إدارة الموانئ وإدارة الجسمارك ودارسة مشاكلة واقتراح الحلول ووسيائل الارتشاء بالخدمات التي تؤديها. ١٨ .. تختص الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويجانب تطبيق أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار _ بتطبيق أحكام قانون شركات الساهمة وشمركات التمومسية بالأسهم والشركات ذات السشولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ في شـأن التأجير التمويلي .

وهبئة الاستثمار

١٩ـ أصبح التصرف في أرضى الدولة للمستغرين من خـ لال مكاتب هيئة الاستثمار ـ وقرومها ـ وتوفر الهيئة للمستغرين كافة البيانات المتعلقة بهذه الأراضى .

٢٠ _ تعيفي من الضيرائب الحمركية والضريبة المامية على البيعيات وغيرها من الضرائب والربسوم جسيع الأدوات والمهمات والالات ووسائل النقل الضرورية بجميع أنواعيه عيدا سيبارات الركوب - اللازمة لمزاولة النشياط الرخص به للمشروعات المتواجدة داخل المناطق الحسرة بجسميع أنواعتها ,ولو اقتضت طبيمة وضرورات مسزاولة هذا النشساط خروجها بصفة مؤقتة من المنطقية الحرة إلى داخل البلاد وإعادتها إليها .

٢ - لا تخضع الشركات التي تمارس نشاطها بنظام المنافق الحرة المامة أو الخاصة " لأحكام هانون شركات الأموال رقم ١٥٩٠ والقانون رقم ١٩٨١ والقانون رقم ٢٧٧ هنديد شروط وإجراءات النتهاب ممثلي الممال في مجالس إدارة الشركات

والجمعيات والمؤسسات الخاصة ومن ذلك على سبيل المثال عدم الالتزام بتوزيع أرباح على العاملين وعدم الالتزام بتعيين ممثلين للعسمسال في مجالس الإدارة .

المحث الثاني

المعاملة الضريبية لمشروعات الاستثمار في ظل القانون رقم ٩١ نسنة ٢٠٠٥

تعـفى من الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى أو الضريبة على أرباح شركات الأموال بحسب الأحـوال أرياح الشـركات الشركاء

. 1997

فيها وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مسزاولة النشاط .

ويكون الإعضاء لمدة عشر سنوات بالنسبة للشركات والمنسآت التى تقام داخل المناصية المحدرانية المجددة والمناطق النائية التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء وكذلك من الصندوق الاجتماعي للتنمية .

مادة 1/2 من ق ٨ لسنة ١٩٩٧ من ق ٨ لسنة ١٩٩٧ إيرادات النشاط التجارى والصناعى أو الضريبة على ارباح شركات الأموال بحسب الأحوال أرياح الشركات الأموال بحسب خارج الوادى القديم وكذا أنصبة الشركاء فيها يستوى في ذلك أن تكون منشاة خارج هذا الوادى أو منقوبين سنة تبدأ وذلك لمدة عشرين سنة تبدأ من أول سنة مسالية تالية

لبداية الإنتاج أو مسزاولة النشاط ،

ويصدر بتحديد المناطق التي يسرى عليها هذا النص قرار من مجلس الوزراء .

<u>مادة ۱۹۹۷</u>من ق ۸ لسنة ۱۹۹۷

تستكمل الشركات والنشات والمشروعات المصولة من الصندوق الاجتماعي للتتمية القائمة في تاريخ الممل بهذا في المجالات المشار إليها في المجالات المشار إليها في مدد الإعفاء المنصوص عليها في المادتين السابقة عن المادين السابقة عن المادين السابقة عن المادين السابقة عن إذا لمنت في ذلك التاريخ .

فى تطبيبيق أحكام المواد السابقة تشمل السنة الأولى للإعضاء المدة من تاريخ بدء الإنتاج أو منزاولة النشياط بحسب الأحوال حتى نهاية السنة المالية التالية لذلك.

مادة 19 من ق ٨ لسنة ١٩٩٧

وعلى الشركة او النشاة إخطار الجهة الإدارية المختصة بتاريخ بدء الإنتاج أو

مزاولة النشاط خلال شهر من ذلك التاريخ .

مادة ٢١ من ق ٨ لسنة ١٩٩٧

يعفى من الضريبة على أرياح شركات الأموال مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدضوع تحدد بسعر البنك المركزي المصرى للإقراض والخصم عن سنة المحاسبة وذلك بشرط أن تكون الشركة من شركات المساهمة وأن تكون بررصات الأوراق المالية .

مادة ۲۲ من ق٨ لسنة ١٩٩٧

تعفى من الضريبة على الإمسوال إيرادات رؤوس الأمسوال المنقولة عسوائد السندات وصكوك التصويل والأوراق المالية الأخرى المسائلة التي بشرط أن تطرح في اكتتاب عام وأن تكون مقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية .

<u>مـــادة ۲۳ مكرر</u> من ق ۸ لسنة ۱۹۹۷

تعفى من الضريبة المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا

القانون التوسعات التى تواغق عليها الجهة الإدارية وذلك للدة خمص سنوات ويعسرى على هذه التسوسسهات الإعضاءات المنصوص عليها هذا القانون (۲۰ / ۲۲) سن المتانون (مضافة بالقانون مناهة بالقانون من المحمول به من ۱۳۱۹ لسنة ۲۰۰۰ المعمول به من ۲۰۱۹/۲۰۰۰).

ويقصد بالتوسع الزيادة في رأس المال المستخدمة في إضافة أصول جديدة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية المتضروع وتحدد اللاثحة التنفيذية أنواع الأمسول والقواعد والضوابط التي يعتد بها في حساب هذه الزيادة .

<u>مادة كلا من ق</u> A لسنة 1997 تعسفى الأرياح الناتجسة عن اندماج الشركات أو تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني من الضسرائب والرسسوم التي تعستحق بسب الأندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل التقسيم أو تغيير الشكل

<u>مادة ۲۵</u> من ق ۸ لسنة ۱۹۹۷

تتبع تع اله . ركبات والمنشات الدامية والندمية والشركات والمنشات التي يتم تقسيمها أو الميسوس شكايه القانوني بالإعتماءات المقرره لها قبل الإندماج أو التقسيم أو تقيير المشكل التأكم المنافوني إلى أن تنتهى يتسرته على الاندمساج أو التسيم أو تقيير الشكل التتسميم أو تقيير الشكل التتسميم أو تقيير الشكل التأوني أية إحفاءات ضربيبة ويددة .

مادة ٢٦ من ق ٨ لسنة ١٩٩٧

يعنى من النسريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعى أو الضريبة على أرياح شركات الأموال بحسب الأحوال ناتج تقييم الحصص العينيسة التى تدخل في تأسيس شركات المساهمة أو التوسية بالأوبهم أو الشركات ذات المسؤلية المحدودة أو في زيادة رأسمالها .

الفصل الثالث

المعاملة الضريبية للأرباح الرأسمالية في ظل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار

القرع الأول

مسدى خسضسوع الأرباح الرأسمائية التي تحققها المنشآت والشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ أثناء فترة الإعفاء

سوف يتناول الباحث في هذا الفرع مناقشة مدى خضوع الأرباح الرأسمالية التي تحققها مشروعات الشدخ المنسوية على النخل بالنسبة الأشخاص المتبارية أرباح الأشخاص الاعتبارية الأعضاء المقررة في م ١٦ ، م ١٧ من القانون رقم ٨ لسنة المعروف على المعروف المعروف المعروف المعروف المعروف المعروف المعروف المعروف المعروف م ١٢ ، م المن القانون رقم ٨ لسنة أن ١٠ مي القرا المعروف ال

وسـوف نجـيب على هذا الاسـتـفـسـار من خــلال اسـتـعـراض أحكام المواد ١٦، ١٧ من القــانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والتي تنص على أن:

مادة (١٦):

"تعفى من الضريبة على إيرادات النشاط التجاري

والصناعى أو الضريبة على أرياح شركات الأموال بحسب الأحسوال ، أرياح المنشسآت وأنصبة الشركاء فيها ، وذلك لمدة خمص سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط .

ويكون الإعضاء لدة عشر سنوات بالنسبة للشركات والمنشآت التى تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء وكذلك من الصندوق الاجتماعى للتمية.

مادة (۱۷) :

تعضى من الضريبة على ايرادات النشاطة التجارى والصناعى أو الضريبة على أرياح شركات الأموال بحسب والمنشأت التي تمارس نشاطها أنصبة الفركاء فيها يستوى في ذلك أن تكون منشأة خارج الموادن المشركاء فيها يستوى

هذا الوادي أو منقصولة منه وذلك لمدة عشرين سنة تبدأ من أول سنة مساليسة تاليسة ليسداية الإنتساج أو مسزاولة النشاطة ويصدر بتحسيد المناطق التي تسري عليها هذا النص قسرار من مسجلس الوزراء"

وقد سبق أو وردت نصوص مشابهة لها فى ظل القانونين رقم ٤٣ اسنة ١٩٧٤ المسدل ومن بعده القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .

ولما كان القانون رقم (٨) لمنة ١٩٩٧ قد دخل حيزا لسنة ١٩٩٧ قد دخل حيزا التفيية له في القانونين السابقة له في الشروط والمفاهيم التي أسفر تطبيقها عن خضوع على أرياح الرأسمائية للضريبة أو الضريب ية على أرياح شركات الأموال الأشخاص الطبيعيين

للبحث بقية ستنشر بالعدد القادم

دور الرقابة الداخلية في دمم وتفعيل أمن وسلامة المعلومات في البضول الالكترونية والخلوية

ده سهير الطنملي

مدرس المحاسبة بآكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مقدمتة البحث : طبيعة وأهمية مثللة البحث :

تبعه والمبيد المعلوم المعلوم المعلوم التعليقات التكنولوجية دوراً هاماً في محضات الأشطة والعصمليات في منظمات الأعمال ، بل وأصبح من الصحوية بمكان فصل أنشطة الكنولوجيا المعلومات عن أنشطة العمل الرئيسية في المنظمات . وقد أحدثت وتعليقاتها اتجاهات جديدة وتعليرات محورية في أسلومات تعامل المنظمات مع المعلومات تعامل المنظمات مع المعلومات تعامل المنظمات مع المعلومات معامل المنظمات مع المعلومات الناتجة عن تلك التطبيقات

وياعتبار أن معظم المنظمات فى الوقت الحاضر تعمل على استخدام تكولوجها المعلومات المعتمدة على الحاسبات الآلية

الحديثة .

في تشفيل بياناتها وتوصيلها لستخدميها في الوقت المناسب ، إضافية إلى أن التطور الهائل في محال الاتصالات وشبكات الأعمال أدى إلى التوسع والتكامل في مجبال مسالجية الملوميات وإتاحتها بسهولة وبسرعة لختلف المستقيدين والمتعاملين معها سواء الداخليين أو الخارجيين وقد نتج عن ذلك تزايد أهمية أمن وسلامة المعلومات ، خناصية في ظل التطور السيريع في مبجال تشاط البنوك الالكترونية والخلوبة .

وقد أدى التطور السريع فى استخدام اساليب تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة وسهولة إمكانية التلاعب فى المعلومات المحاسبية ، عسلاوة على صدوبة اكتشاف مثل هذا

فقد للمملومات والسجلات دون ترك أي أثر ، خاصة في ظل عدم وجود أي مستندات ورقية ، مما أدى إلى ضرورة الاهتمام بالرقابة الداخلية على أمن ومسلامة المعلومات في ظل بيشة تكنولوجيا المعلومسات نظرأ لتسنزايد المخساطر التي تهسدد أمن وسلامة المعلوميات المالية في النظام المحاسبي القائم على استخدام الحاسبات الالكترونية . حيث يمكن لأي شرد ذو خبارة ومهارة ممينة في مجال تكنولوجيا المعلومات الدخسول لنظام المعلومسات وإحداث المديد من الأضرار به عن طريق تحريف أو محو بعض المعلومات ، مما يؤكب على ضرورة تطوير وتضعيل أدوات وإجسراءات وأسساليب

التلاعب ، أو حدوث سرقة أو

الرقابة الداخلية بغرض ححماية نظام المعلومات الماسيي الالكتروني وتحقيق الأمن لهذا النظام (١).

ومن ناحسية أخسري فسإن استخدام الرقابة الداخلية لأدوات تكنولوجيا المعلومات في تصميم وتشفيل النظام المحاسيي واستخدام البرامج الجاهزة في تشفيل نظام المعلومات المجاسيي أدى إلى ضبرورة تركين الاهتمام على ضيوابط الرقيابة على أمن وسلامة المعلومات ، وذلك نظرأ لمدم وجود سنجلات مادية ، واختالف أدلة المراجعة في النظم اليدوية عنها في النظم الآلية ، مما أدى لامكانيــة حــدوث أي تلاعب في البيانات دون ترك أي أثر ، وكــذلك صــعــوية اكتشافها مما يتطلب ضرورة وجود نظام جيب وفعال للرقبابة الداخلية يعمل على تحقيق أمن وسلامة المعلومات هى ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات المستحدة على

الحاسبات الآلية .

ومن ناحية أخرى فإن إدخال البيانات مباشرة إلى الحاسب الآلي في ظل نظم تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى عسدم وجود الدليل المادى المتعارف عليه في ظل النظم اليدوية التهايدية ، مما يتطلب ضيرورة تطوير وإحكام أساليب الرقابة على إدخال البيانات ، وتجدر الإشارة إلى أن امستخدام تكنولوجيا الملومات والاستفادة منها عند تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية يمتبرمن معاييس الحكم على كنفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية (٢).

هدف البحث :

يستهدف الباحث دراسة أثر تطوير تكنولوجينا المعلومات على تطوير أدوات وإجبراءات الرقابة الداخلية لتحقيق ضعالية أكبرلأمن وسلامة المعلوم البنوك الالكترونية والخلوية . فرض اليمث :

وجود إجراءات رقابة داخلية فاعلة يدعم أمن وسلامة

المعلوميات المحاسبيية الالكتــرونيــة في البنوك الالكترونية والخلوبة .

(أ) توجد علاقة ارتباط مسوجب دال بين إجسراءات الرقابة الداخلية الضاعلة ودعم أمن وسلامة العلومات المحاسبية الالكترونية في البنوك الالكترونية والخلوية . (ب) توجد علاقة معنوية بين إجراءات الرقابة الداخلية الفاعلة كمتفير مستقل ودعم أمن وسلامة المعلومات المحاسبية الالكترونية كمتفير تابع ،

خطة البحث :

قيام الباحث بتقسيم هذه الدراسة وفقأ للفرض منها لأريمة مصاور أساسية كما ىلى:

أولا ، أمن وسلامة الملومات في البنوك الالكترونية والخلوية ■ تعريف البنوك الالكترونية والبنوك الخلوية .

■ أنماط ومعتطلبات البنوك الالكترونية .

 التحديات القانونية في بيئة البنوك الالكترونية .

- مــفــهــوم أمن وســـلامــة المعلومـــات في البنوك الالكترونية والخلوية .
- المخاطر التى تهدد أمن وسلامة المعلومات في بيئة البنوك الالكترونية .
- أمن المعاملات والمعلومات المصرفية الالكترونية في البنوك الالكترونية .
- استراتيجية أمن المعلومات فى البنوك الالكتـرونيــة والخلوية .

خانيا : إجــراءات ووســاثل الرقــابــة الداخليـــة على أمن وسازمة المعلومات الالكترونيــة ■ أهـمــيـــة نظام الرقـــابـة

- أهمسية نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات .
- معايير الحكم على أمن وسلامة المعلومات المحاسبية الالكترونية .
- وسائل الرقابة الداخلية على أمن وسللمـــة المعلومـات المحاســـيـة

الالكترونية .

شائسا: مسعاييسرالرقسابة الداخليسة على امن وسسلامسة المعلومات في بيشة تكنولوجيا المعلومات:

- الإصدارات المهنية المتعلقة
 بالرقابة الداخلية على
 المعلومات الالكترونية
- معيار المراجعة الدولى رقم (١٠٠٨) .

رابعا ، الدراسية البيدائيية وتتاثج التحليل الإحسائي أولا : أمن وسلامية للملوسات في البنوك الاكترونيية . والخلوبية

تعريف البنوك الالكترونية والبنوك الخلوية:

يستبر مضهوم الأعمال الالكترونية أوسع نطاقاً من مفهوم التجارة الالكترونية ، حيث تقصوم الأعمال الالكترونية على فكرة أتمتة الأداء وتمتد لسائر الأنشطة الإدارية والإنتاجية والمالية والمحدمية ، أي أنها تمتد والرقابة عليه وضمن مفهوم والرقابة عليه وضمن مفهوم الاكترونية يوجد

الصنع الالكتروني المؤتمت ، والبنك الالكتروني ، وشركة التامين الالكترونية ، والخدمات الحكومية المؤتمتة ، والتي تتطور مفاهيمها هي الوقت الحاضر نحو المفهوم الأكثر شهولاً الا وهو الحكومة الالكترونية .

ويشير البنك الالكترونى
(E-Banking) إلى النظام الذي
يتيج للمصميل الوصسول
لحساباته أو أية معلومات
يريدها والحصسول على
مختلف الخدمات والمنتجات
المصرفية من خلال شبكة
معلومات كالانترنت يرتبط بها
بالمميل أو أية وسيلة أخرى
بالمهوا تفا الخلوية ضمن
مفهوم بنك الواب أو غيرها
من الوسائل التقنية (1).

وعادة ما يستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الالكترونية أو بنوك الانترنت كتمبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسمينيات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الالكترونية عن

بعد أو البتك المنزلي أو البتك على الخطأو الخدمات المالية الذاتية ، وجميعها تعبيرات عن قيام العملاء بإنجاز أعبمنالهم البنكينة عن طريق المنزل أو البنك أو أي مكان آخير في الوقت الذي يريده العلميل ، والذي يعلي عنه بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت ومن كل مكان) . وتقوم الخدمة المالية على أساس قبينام البنك بتبزويد جبهباز الحاسوب الشخصى للمميل بحزمة البرمجيات التي تمكنه من تنفيذ عمليات معينة عن بعد (الينك المنزلي) ، أو أن يعصل العميل على حزمة البرمجيات اللازمة عن طريق شرائها من الجهات المزودة ، وتسمى هذه الحسزم بإسم برمحجيات الإدارة المالية Personal) Fi- الشخصية (nancial Managementمسطل (Microsoft's Money) حيزمية (Ntuits Quicken) وحسرتها وغيرها ، ومفهوم الخدمات الماليَّة عن بعد هنا هو ما يعير عنه واقعياً ببنك الكمبيوتر

الشخصي (PC Banking) وهو الشكل الأكثر شبوعاً في عالم العمل المصرفي الالكتروني. ويسرجع تساريخ السينسوك الالكترونية أو بنوك الانترنت الى عام ١٩٩٥ حيث ظهر أول بنك على الشبيكة ، وهو نت بنيك (Net.B@nk) وفي ظيل وجود وانتشار استخدام شبكة الانتبرنت والتطور الهائل في تقنيات الحوسية والاتصال ، ومع الاعتبماد المتبزايد على نظم الحسوسسيسة في إدارة الأنشطة وازدياد القيمه الاقتصادية للمعلومات ككيان مسعنوي أصبح هو المحسد الاستراتيجي للنجاح في قطاعسات الأعسمسال والمال والاستثمار المالي ، كل هذا استتبع تطوير منفهوم الخدمات المالية على الخط لتتحول الفكرة من مجرد تنفيث الأعمال المالية من خلال برمجيات نظام كمبيوتر العميل إلى بنك له وجود كامل على الشبكة ، ويحدوي على كافة البرمجيات اللازمة لأداء الأعمال المصرفية ، وتطور

أيضاً مفهوم العمل المصرفى من مجرد أداء خدمات مالية خاصة بحسابات العميل الى القــيام بخــدمــات المال والاستشارة المالية وخدمات الاستثمار والتجارة والإدارة

وتصرف البنوك الالكترونية أيضاً ببنوك الانترنت أو بنوك الويب والتي يمكن بفضلها أن بدخل العميل إلى حساباته وإلى موقع البنك وخدماته في أى وقت وفي أي مكان ، كما يتيح للمميل عدة مداخل باتجاه مواقع شبيهة أو مكملة لخدمياته كيميواقع إصيدار وإدارة البطاقيات المالية ، أو أمن المعلوميات المتبادلة ، أو مواقع مؤسسات شهادات التماقد والتوثيق ، أو مواقع تداول الأسهم ، أو أي مواقع أخسري تقسدم أي نمط من أنماط الخدمات المالية أو الاستشارية عبرالبنك المستضيف أو شركاته .

أما البنوك الخلوية فتقوم فكرتها على طرق تزويد الخدمات المصرفية للعملاء

في أي مكان وفي أي وقت ، عن طريق الخدمات المصرفية المزودة عسر الهواتف الخلوبة من الخدمات المعلوماتية كالاستعالم عن الأرصدة والإطلاع على عسسروض الصيارف وأسعيار العميلات والفوائد ومسعدلاتها ، والاستشارات والنصائح بشأن القروض والتسهيلات ومواقع البتك القعلبة وقروعه ، وغير ذلك من خدمات استعلامية ، كما تشمل الخدمات المالية كتحويل النقود من حساب الى حسساب وضدمات الدهع النقدى وفتح الحسابات وغلقها ، وغيرها من الأعمال والخدمات المصرفية و

وتعد البنوك الخلوية فتحاً من فتوح توظيف البطاقات الذكية تحديداً لأنها تعد الواسطة الرئيسية لتخزين تطبيقات البنوك الخلوية بأنواعها لا سيما أنها تتمتع بقدر من الأمن يفوق الوسائل التقنية الأخرى، وتحديداً وسائل الربط والتخزين المفتوحة للربها إتاحت قدرة التخزين المتحديداً وسائل لانها اتاحت قدرة التخزين المتحديداً

وإدارة التواقيع الالكترونية ومختلف ومسائل التعرف والتثبيت والموثوقية المرتبطة بالأعمال المصرفية

ومند انطلاق فكرة الخدمات البنكية بواسطة الهواتف الخلوية وتوظيف البطأهات الذكية لهذه الغاية جرى تطور مسدهل في حسقل توظيف بروتوكولات الاتصال وتبادل المعلومات وبروتوكولات الثمارهات في المعلومات في بيشة بنوك الهواتف الخلوية (٥).

أنماط ومـتطلبـات البنوك الالكترونية ،

ليس كل مسوقع لبنك على مسبكة الانترنت يمنى بنكاً الكترونياً ، وسيظل معيار تحديد البنك الالكترونى مثار تصاؤل إلى أن يتم تضريعياً منا المجال . ووفقاً للدراسات المالمية وتصديداً دراسات الإشراف والرقابة على الأشريكية والأوروبية هناك الأشريكية والأوروبية هناك المات الإشراف والرقابة المات الإشراف والرقابة المنوك الاكترونية هناك

تتمثل في^(١) : ا**لأول : الموقع الملو**

الأول : الموقع العلوماتي : (Informational)

وهو المستوى الأساسى للبنوك الالكترونية أو ما يمكن تسميته الحد الأدنى من النشاط الالكترونى المسرفى، أن يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المسرفية.

الثنائي الموقع التضاعلي أو (Communicative) يحيث يسمح الموقع بنوع من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الالكتروني عمل الخط أو تعديل معلومات القيد والحسادات .

الثالث: الموقع التبادلي

(Transactional)

وهو المستوى الذى يمارس فيه البنك خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية ، حيث تسمح هذه الصورة بالسماح للعميل بالوصسول الى حسساباته وإدارتها وإجراء الدهمات النقدية ، والوقاء بقيمهة

الفسواتيسر وإجدراء كسافسة الخدمات الأسد عملامية ، وإجسراه التسعد عود الذه بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية ،

وترتكز أهم متحاليات البدوك الالكترونية في^(٧) ، (١) المنبة التحقية التقنية ،

يقف في مقدمة متطلبات البنوك الالكترونية البنية التحتية التقنية ، والبني التحتية التقنية للبنوك الالكترونية ليست ولا يمكن ان تكون مسمسزولة عن بني الاتصالات وتقنيلة الملومات التحتية للدولة ومختلف القطاعات ICT) infrastructure (ذلك أن البنوك الالكترونية. تحييا في بيشة الأعبميال الالكترونية والتجارة الالكترونية ، والتطلب الرئيسي لضمان أعمال إلكترونية ناجحة بل وضمان دخول آمن للمعلومات في عصر اقتصاد المرفة ، يتمثل في مدى كفاءة البنى التحتية ، وسلامة سياسات السوق الاتمىـــالى ، وتحـــديداً

السياسات التسميرية لمقابل خدمات الربط بالانترنت .

والعنصر الثانى للبنية التحتبة يتمثل في تقنية المعلومات ، من حيث الأجهزة والبرمجيات والكفاءات البشرية المدربة لضمان الاستخداء الأمثل والسليم لوسائل التقنية ، أما عن عناصر استراتيجية البنية التحتية في حقل الاتصالات وتقنية المعلومات ، هنتمثل هي تحسديد أولويات وأغسراض تطوير سوق الاتمسالات في الدولة وفي مقدمتها معايير أمن وسلامة تبادل الملومات وستريتها وخصوصية الشتركين وتوهيس الإطار الشانوني الواضح الذي يحدد الالتسزاميات على أطراف Halfag.

(۲) كشاءة الأداء المسلسسة مع المسلسة : -

هذه الكفاءة القائمة على شهم احتياجات الأداء والتواصل التدريبي ، والأهم منها أن تمتد كضاءة الأداء إلى كافة الوظائف الفنيسة والماليسة والتسوية ية والقانونية

والاستشارية والإدارية المتصلة بنشاط البنك الالكتروني .

(٣) التطوير والاستسمارية والتطامل مع المستسجدات والامتراتيجيات الطنية والإدارية والخالية :-

ويت قسدم هذا المنصسر على عناصس متطلبات بناء البنوك الالكترونية وتميزها .

(3) الرقابة والتقهيم المعاهد: -لقدد قدامت غدالبية مواقع البنوك الالكترونية جهدات مشورة في التخصصات التقنية والتسويق والقانون والنشر الالكتروني لتقييم فعالية أداء مواقعها .

التسمعيات القسانونيسة فى بيسلة البشوله الالكترونية :

إثبات الشخصية ، التواقيع الالكترونية ، انظمة الدفع النقدى ، النقود الالكترونية ، مسرية وأمن المعلومات من مخاطر جرائم التقنية المالية، خصوصية العميل ، المسئولية عن الأخطاء والمخاط ، عن الأخطاء المسروية ، حية المراسلات الالكترونية ، الالكترونية ، مسائل الملكية المرمجيات وقواعد

معلومات البنك أو المستخدمة من موقع البنك أو المستخدمة بها علاقات وتعاقدات البنك مع الجهات المزودة للتقنية أو الموردة لخدماتها، مشاريع الاندماج والمشاركة والتعاون المعلوم—ساتى، كل هذه الموضوعات تعد أساس البعث القانوني المتواصل لتوهير الإلكترونية والأعسال الالكترونية والأعسال الالكترونية

ولكى تكون المؤسسة المصرفية
ذات وجود ضاعل على شبكة
الانترنت ، يجب أن تحقق
الوصول إلى أكبر قدر من
الحملاء وأن تحقق شمولية
الخدمات المقدمة ، وتحقق
قدراً مسوثوقاً به من أمن
المساهمين ، وأن تحقق قدراً
المساهمين ، وأن تحقق قدراً
مميزاً من كضاءة الخدمة
المعملاء .

وتكشف هذه العناصب الرئيسية عن حرمة من التحديات القانونية التي تواجه بناء البنك الالكتروني الحقيقي والمهيز ، والتي

تتحمثل في تحدى قبول التفاون للتماقدات الالكترونية ومدى حجيتها في الإثبات أمن ومن ثم تحسديات أمن المعلومات ، وتحديات وسائل الدفع الالكترونية ، إضافة بالعمل المصرفي تحديداً اكثر من ارتباطها ببقية أنشطة انشطة المكترونية (A) .

بالنسبة للمقود التقليدية المبرمة بالوسائل الالكترونية (التحساقد عبر شبكات المعقودات) ، حيث تقوم المعقود بوجه عام من حيث أركانها على ضرورة توفر ركن الرضيا وتوافق إرادتي المتعاقدين ، والسبب المشروع ، لذا ، والحل المشروع ، لذا ، المتعاقدين التساؤل حول مدى الديث التساؤل حول مدى الكمييوتر وشبكات المعلومات المميوتر وشبكات المعلومات وما يتمل بها من حيث موثوقية وحجية الرسائل

الاكترونية والرسائل المتبادلة عبر الشبكات الخاصمة (الانتسرانت) والبسريد الاكتروني المتعلق بالملاقات مصكلة عدم محل التعلقد مشكلة عدم والتنظيم القانوني الذي يجيز قبولها في الإثبات .

إلى جانب مشكلة صحة الانمقاد ووجوده ، و مشكلة أمن وسيائل الاتصيال ومبدى قيدرة الغبير على التبلاعب بالمحتوى ، وخاصة في ظل اعتماد التحارة الالكترونية على أنظمة الدفع الالكتروني (كبطاقات الائتمان على الخط أو عبر التفويض على الهاتف، والحوالات المالية الرقمية ، والبطاقات الذكية وغيرها) وما أدى إليه ذلك من أتمتة العمليات والخدمات المصرفية وأتمتة التماقد بشأتها ضمن مفهوم بنوك الويب أو البنوك الالكترونية أو البنوك على الخط.

(٢) تعدیات ومائل الدفع :-

وهذا تحد قديم جديد ، إذ تتسسارع وسائل الخدمــة

الالكترونية منذ سنوات دون أن يواكبها في العديد من النظم القانونية تنظيم قانوني بناسب تحدياتها ، فإذا كانت بطاقات الائتمان قد حققت رواجاً عالباً فانها للآن تثبر العديد من السائل القانونية ، فإذا كان مقبولاً فيما سبق الارتكان للمقود المبرمة بين أطراف عبلاقيات البطاقيات الاثتمانية لتنظيم مسائلها هإنه ليس مقبولاً التعامل بذأت الوسيلة مع تحديات مفهوم النقود الرقمية أو الالكترونية كبديل عن النقود الورقية ، إذ تخفى وسائل الدفع والوفاء بالالتنزامات ومشاكل تقديم الخدمة وما تثيره من مسئوليات حزمة من المشكلات التي تواجبه البنوك الالكترونية.

ويضضع تقييم مواقع البنوك لاعتبارات أخرى غير اعتبارات نطاق الخدمة وحجم البنك ومعايير التقييم التقليدية ، ومرد ذلك الطبيعة الخاصة للبنوك الاكترونية إلى استراتيجيات

أمنية وتسويقية تختلف عن البروك العادية ، لما لها من الر في مستو نجاح البنك ودرجة الموثوقية في خدماته ، ومن هذه المعايير على سبيل المثال ما يلى(١) : ـ

- الوجود الإضافى والفعلى لموقع البنك على الأرض ودرجة الوصول لمواقع خدماته الفعلية .
- الإطار والمحتوى المعلوماتي المقدم على موقع البنك.
- مستوى الأمن والموثوقية في المعلومات من خلال الوسماثل المتبعة .
- آليــات المـمل والمعــاييــر المتـبـعـة ويســاطة الإجــراءات التقنية وفعاليتها .
- عدد وأنماط ونوعية الخدمات الالكترونية المقدمة.
- مدة عمل البنك في البيئة الافتراضية .
- حجم الروابط التى يوفرها مــوقع البنك الالكتـــرونى وجــهـات خــدمــة الدعم والخــدمــات الوســيطة أو الإضافية .
- مستويات النماء وتطوير

- الأعمال مقاسة باتجاهات النماء في بيئة الانترنت .
- مقارنة المعايير المتقدمة مع حجم المؤسسة المصرفية وسوقها البشرى والإنمائي والفئة التي تصنف ضمنها.
- والفئة التى تصنف ضمنها .

 الإطار التفاعلى مع العميل.
 وبتدقيق هذه المابير وغيرها
 يلاحظ أن جهة التقييم لم
 بد بالضرورة جهة مصرفية
 بدل إن غالبية هذه المابير
 يقوم بها مستشارون تقنيون أو
 امنيون أوقانونيون أو نحو
 ذلك ، وخلاصة التقييم تكون
 محالاً للنشر الإعلامي
 محالاً للنشر الإعلامي
 تأثر الرأى العمام أو
 الختلف مما يضع البنك في
 تأثر الرأى العسمام بأية
 إخفاقات . لذا ، يتعين على
 البنوك الالكترونية التركيز
 عند ممارسة نشاطها على
- نصو الخدمات المالية المؤتمت - Electronic Fi-ما المؤتمت المحتادة Services - تحديد المخاطر المالية والإدارية المحتملة (مخاطر

١- تحليل الاتجاهات الحديثة

الأعمال).

T. تحديد الاحتياجات المادية والمعرفية والبشرية والمعرفية المطلبة لهذا النمط من الأعسسال المسرفية وبشكل خاص اعتماد مساير امن المعلومات وخصوصية العميل .

تحديد التحديات القانونية
 الناجمة في بيئة علاقات
 البنوك الالكترونية وحلولها
 فحص وتقييم القواعد
 التنظيمية المتصلة بتجارة
 الانترنت عموماً والبنوك
 الانترنت عموماً والبنوك
 الخدوص.

آ- وضع خطط العمل المناسبة والملائمة لنطبيق أنشطة العسمل البنكي الالكتـروني وضمان التحلوير ومواصلة التقييم والبحث للموائمة مع النداورات السريمة في هذا القطاع.

٧- دراسة الأساليب المستحدثة لتحقيق البنوك للريحية من خلال البنوك الالكترونية و تحديد المناصر المتصلة

بالقواعد الجديدة للتنافس في بيئة العمل البنكي .

مضهوم أمن وسلامة الملومات فى البشوك الالكترونية وا لخلوية :

بوجه عام، يقصد بأمن ومسلامية المعلوميات وجبود مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تهدف إلى تحقيق الحماية للنظام من أي أحداث مستقبلية تهدد النظام وتؤدى إلى فقد الملومات أو عدم دفتها أو فقد سريتها. ويتضمن مفهوم أمن وسلامة الملومات كافة الأبعاد المتعلقة بتحقيق والحفاظ على السرية Confidentiality، والسلامة Integrityأو إمكانية الاعتماد على العلومات Reliability، وإمكانية المراجعة Audibility أو إمكانية الساءلة -Account ability، والتوثيق Reliability، أي أن اعتبارات أمن وسالامة المعلومات تتمثل في (١١):-

اسریة العلومات (۱) سریة العاومات (۱)

وتعنى عدم إتاحة المعلومات أو إطلاع الأطراف غير المسرح

لهـا على تلك المعلومــات ، أو عـدم حـصـول الأطراف غـيـر المسموح لها عليها ٠

(۲) سلامة الملومات Integrity أو إمكانيسة الاعتباد عليها Reliability

وتمنى أن المعلومات لم يتم إجراء تغيير بها أو تدميرها أو تصريفها ، ويمنى ذلك ضمان أن تكون المعلومات دقيقة وصحيحة ومكتملة أثناء تخزينها وأثناء نقلها ، وأن يتم تشفيلها بطريقة صحيحة ، وتضمن السلامة أيضاً إمكانية الاعتماد على المعلومات لأنها لم يحدث بها أي تحريف أو تلاعب . (٣) توه المعلومات

Availability

أى إمكانيسة الوصول للمسعلومسات وتوفسرها واستخدامها عند طلبها في الوقت الملاثم من جسانب المستخدمين المسرح لهم ، أو ضمان أن تكون المعلومسات متاحة للأطراف المسرح لهم في الوقت المناسب والمكان الناسب.

(٤) إمكانية مراجعة العلومات Accountability کلساءلة

وتشير للقيام بفحص معين يضمن أن معاملات منظمة ما وتصرفاتها بمكن ردها البها فسقط ، أي أن يكون البنك مستولاً ومستولاً فقط عن معاملاته .

(ه) التوثيق : Reliability

وتعنى التبحقق من سبلامية هوية الشخص أو الجهة التي يتم التعامل معها ، والتأكد من أنه مصرح له بالدخول لموقع أو نظام مسعلومسات البنك والإطلاع على المعلومات .

المضاطر التى تنصدد أبن وسلامة الملومسات ذى بيسلسة البسلوك الالكترونية :

لقب ترتب على استخبام تكنولوجيا المعلومات المتمدة على الحاسبات الآلية ظهور ما يسمى بجرائم الحاسبات ، ويقصد بها استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مباشر أو غير مباشر في القيام بأنشطة أو تصرفات غير قانونية مثل السرقة أو تحريف البيانات مما يؤدى

إلى الأضرار بالمحتوي المعلوماتي للمنظمة ، ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى نوعین (۱۲)

أولا : مخاطر متعلقة بالأنظمة الالكترونية للبنك :

(١) الخاطر الناتجة عن سوء الأداء -- حسيث يمكن أن تتعرض الأنظمة الالكترونية لهذه الخاطر من خلال الأفراد ، والبرامج ، والأجهزة الالكترونية وتنتج عادة نظرأ لعدم كفاءة الأفراد في القيام بواجباتهم على النحو الأكمل. (٢) الفش والتبالاعب والدخول غييرالمسرحية .. بهدف تحريف المعلومات .. (٣) المضاطر الناتجية عن

- انقطاء الطاقية الكهربيية اللازمية لتنشيفيل الأجهزة الالكترونية .
- (٤) الخساطر الناتجسة عن الحريق وأعسمال التخريب والكوارث الطبيعية ٠
- تانياً : مشاطر متعلقة بالنظام الالكتروني عكل : (۱) وجود شجوة أمنية في
- Windows NT.
 - (٢) وجود هجوة أمنية هي

- Internet Explorer.
- (٣) وجبود اخبتراقیات فی البريد الالكتروني على الويب. (٤) اختراق الموقع.

أمن المسامسلات والملومسات للصرفية الالكترونية فى البنوك الالكترونية :

الحقيقة الأولى في حقل تحسديات أمن المعسامسلات المصرفية أن أمن البنوك الالكترونية جزء رثيسي من أمن الملومات (IT Security) ونظم التقنية العالية عموماً ، وتشير حصيلة دراسات أمن المعلوميات وميا شيهيده هذا الحقل من تطورات على مدى الثلاثين عاماً المنصرمة أن مستويات ومتطلبات الأمن الرئيسية في بيئة تقنية المعلومات تتمثل في الوعي والإدراك لسائل الأمن لكاشة مستويات الأداء الوظيفي ، والحماية المادية للتجهيزات التقنية ، حماية الأداء من خلال استراتيجيات رقابة العمل والموظفين ، والحماية التقنية الداخلية ، والحماية التقنية من المخاطر الخارجية. وترتكز استراتيجيات وبرامج

أمن المعلومسات في البنوك الانكترونية وفقاً لطبيعة البناء التقنى للنظام محل الحماية واليات التقنية للمعليات محل الحماية ، إلى جانب عناصر التكلفة الأداء ، وأثر وسسائل المالية ، إلى جانب إساءة المسابحة المسابحة والشبكات فيما يعرف بجرائم والتصالات والجرائم المالية الكمبيوتر والانتصرائم المالية والاتصالات والجرائم المالية الالكترونية .

وتتخذ حماية البيانات فى البيئة المصرفية أهمية بالغة بالنسبة للبنوك الالكترونية التى تمثل بياناتها فى الحقيقة أموالاً رقمية ، وتمثل حقوقاً مالية ، وعناصسر رئيسية فى الائتمان ، لذا لأمن المعلومات ، بحيث تتناول نظام البنك و نظم الرقابة الداخلية ومدى كفاءتها فى الحساءة من أنشطة إساءة المستخدام التى قد يمارسها الموظفون المغيون داخل البنك

وتحديداً الجهات المعنية بالوصول الى نظم التحكم والمعالجة والمبرمجين، إلى جانب استراتيجية الحماية من الاختراقات الداخلية، أن تمتد إلى عميل البنك لا للبنك وحده، ويالتالى، فإن تقييم كفاءة الاستراتيجية يقوم على مدى قدرتها على توفير مطلة أمن شاملة لنظام البنك والعسميل والنظم البنك والعسميل والنظم

استراتيجينة أمن الملومات في البنوله الانكترونية وا لغلوية :

البحوة المعتروب وا تطبيه : مع تزايد القيمة الاقتصادية والمالية للمحلومات وتعامى المالية لفكرة رأس المالية لفكرة رأس المالية لفكرة رأس المحلية التقنية لنظم توفير الحماية التقنية لنظم المعلومات بوجه عام ، وهو ما أدى إلى ابتكار وسائل تقنية متل جدران النار متتامية مثل جدران النار المحلية البيولوجية ، ووسائل المحروبة البيولوجية ، ووسائل المحلومات المحر ، ووسائل المحلومات المحر ، ووسائل حملية تبادل المعلومات

ونظمها وتطبيقاتها، عوضاً عن إنها له تؤد إلى توفير ثقة واسعة بنظم التقنية لدى المستخدمين الذين تصود الميهم قناء سه أن نظم الاتصال اللاسلكى ليسست آمنة بقدر الوسائل التقليدية للأعصال القائمة على الورق لهذا كان لزاماً أن تتحرك النظم القانونية لضمان توفير حماية للمعلومات .

وتعبر استراتيجية أمن المعلومات عن مجموعة من القصواعد التي يطبقها الأشخاص لدى التمامل مع التقنية ومع المعلومات داخل البنك وتتصل بشئون الدخول المعلومات والعمل على استراتيجية أمن المعلومات والإداريين بالتسزاماتهم وواجباتهم المطلوبة لحماية نظم الكمبيوتر والشبكات، وقي مسراحل وكذلك حماية المعلومات بكافة

ويتعين أن تنطلق استراتيجية أمن المعلومات من تحديد المخاطر ، وأغراض الحماية ، وانماط الحماية اللازمة ، وإجراءات الوقاية من المخاطر ، وتقوم الاستراتيجية الفاعلة لأمن البنوك الالكترونية والخلوية على تحديد المخاطر بشكل بالكمبيوتر والشبكة وجهاز بالكمبيوتر والشبكة وجهاز الماتف الخلوي نفسه ، وأبرز هذا المخاطر (11) :

١-اختراق الأنظمة: ويتحقق
 ذلك بدخول شخص غير

مسخسول بذلك إلى نظام الكمبيوتر والقيام بأنشطة غير مصبرح بها كتعديل البرمجيات التطبيقية وسرقة البيانات السرية أو تدمير الملفات أو البرمجيات أو النظام أو لمجرد الاستخدام غير المشروع .

٧ _ الأعــــتـــداء على حق

التحويل ، ويتم من خلال قيام الشخص المخول له استخدام النظام لفرض ما باستخدامه هي غيير هذا الفرض دون أن يحصل على التخويل بذلك ، ٣ ـ زراعة نقاط ضعف وينتج هذا الخطر عن اقتحام من قبل شخص غير مصرح له بذلك أو من خلال مستخدم مشروع تجاوز حدود التخويل المنوح له ، بحسيث يقسوم الشخص بزرع مبدخل منا · يحقق له الاختراق فيما بعد ، ٤ - اسراقية الاتصالات ، بدون اختراق كمبيوتر المجنى عليه يمكن الحصول على معلومات سرية تسهل اختراق النظام ،

الاتصال أو حلقاتها.

٥- اعتراض الاتصالات : بدون اختراق النظام يتم اعتراض المطيات المنقولة خلال عملية النقل من خلال إبجاد وسيط وهمى يكون على المستخدم أن يمسر من خالاله ويزود النظام بمعلومات هامة بشكل طوعى، ٦- إنكار الخدمة : ويتم ذلك من خلال القيام بأنشطة تمنع المستنخبذم الشبرعي من الوصول لمعلومات أو الحصول على الخدمة (مثل إرسال كم ضحم من رسائل البريد الالكتروني دفعة واحدة لموقع معين بهدف إسقاط النظام المستقبل) .

٧- عسده الإقسرار بالقيام بالتصرف: ويتمثل في عدم إقرار الشغص المرسل إليه أو المرسل بالتصرف الذي صدر عنه.

وبشكل عام فإن وسائل الحماية التقنية والقانونية تهدف إلى تأمين الحماية للمناصر الرئيسية التالية في ميدان المعلومات، والتي تمثل في الوقت ذاته عناصر النظام

ويتم ذلك عن طريق مراقبة

الأمنى للمعلومات المتبادلة بواسطة البنوك الالكتروئية والهواتف الخلوية (١٥):

١_ وسائل حماية التعريف

Authentica(dentification & Authentica(notice) القدرة على التثبت من الهوية ، وهى نوعين الأول
تمريف الشخصية ، وأشهر
وسائلها كلمة السر ، وثانيها
التعريف بأصل المعلومات
كانتتبت من أصل الرسالة .
٢_ وسائل السيطرة على

الدخــول (Access Control) وتســتـخـدم للحـمـاية ضــد الدخــول غيــر المشــروع إلى مصـادر الأنظمة والاتصـالات والمعلومـــات . لذا ، فـــإن خدمات التحكم بالدخول تعد الوســاثل الأوليــة لتـحـقــيق التخويل والتثبت منه .

T. وسائل الخصوصية - Pri وسائل الخصوصية - pracy) المستخدم من الإفشاء من الإفشاء من خلال تشفير الملومات أو من خلال وسائل أخرى تمنع التحري المدومات أو من حلال وسائل أخرى تمنع الحدودة إلى المجهد الرسل

إليها.

٤ ـ وسائل حماية التكاملية (Integrity) وسلامة المحتوى (Integrity) وترتبط بالتاكد من أن المعلوب التي أرسلت هي المعلوب التي تم تلقيها من الطرف الأخر دون أي تغيير هي البيانات من خلال الحماية من أنشطة التدمير للمعطيات بشكل كامل أو إلغاها دون تغويل *

وسائل منع الإنكار - (No)
 (Repudiation) إذ لا يحضى
 فقط إثبات شخصية
 المستخدم أو الموقع بل يتمين
 ضمان عدم إنكار منضد
 التصرف عنه
 وإنكار نقل البيانات

ومما سبق يخلص الباحث إلى أن المقصود بأمن المعلومات تصديداً هو ضمرورة توفير محجموعة من الوسائل الإحسان التي تحسقق المستقبلية غير المرغوب فيها ، والتي تمتير بمثابة تهديدات لنظام المعلومات الأنها تؤدى إلى حدوث إخلال بالأمن ،

وتؤدى إلى فقد كل من تكامل ودقة وخصوصية النظام ، ويمعنى آخر يشتمل أمن نظم الملومات على كافة الأبعاد المتعلقة بضرورة تحقيق قبر مناسب من السرية والسلامة بالنسية للمعلومات رغم وتوثيقها لإمكان الاعتماد عليها .

ثانيا : إجسرادات ووسائل الرقاباة الدافلية على أمن وسلامة الملومات الالكترونية :

أهمية نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الألكتروني للبيانات:

يؤثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الطريقة الأساسية التي يتم بها إنشاء وتسجيل ومعالجة وإثبات على النظم التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات من توليفة من الضوابط الآلية والضوابط اليدوية ، ولقد تزايدت أهمية وجود نظام الرقابة الاالكتروني للبيانات ،

وذلك لعدة أسباب منها (11)؛

(١) أن مسعدالجسة وتضرين البيانات المحاه سبية تتم في صورة غير قدابلة للقراءة كما هو الحال في النظام اليدوى للسعلومات المحاسبية . لذا لا يمكن للفرد مراقبتها والتحقق من دقتها .

خطوات النظام المحاسبي في إدارة واحسدة مما يسؤدي إلى تسلاشسي خصسائص نظام الرهابة الناجليسة التي تتسعلق بفس صل الوظائف بين المختلفة .

دُرُدٌ) صحوبة تتبع صعسار ... المراجعة ، مما قد يترتب ... عليه قيام الموظفون غير الأمناء باختراق النظام ... وتعديل البيانات ...

(3) انتشار نوع جديد من الجراثم والفش المالي في أخراثم المستشير أخرار المستشير الالكتروني -

(ة) الآثار السلبية التاجمة

من إصابة نظم التشغيل الالكترونى بالفيروسات ، وما يرتبط بها من تكلفة ناتجة عن نقص الكفاءة والفعالية وتكلفة وقت الأفراد المستغرق في التعرف على الفيروسات وإزالتها ، إضافة إلى التكلفة الناتجة عن فقد النطاء .

لذا، فإن وجود نظام فعال للرقابة الداخلسة في البنوك الالكترونية والخلوية يعتبر ذي أهمية خاصة ترتبط بالطبيعة الخاصة للتشفيل الالكتروني للبيانات . لذا ، أشار معيار الراجعة الأمريكي (SAS 94) الصنادر في عنام ٢٠٠١ إلى وجوب مراعاة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات عند تقييم العناصر الخمسة الرئيسية للرقابة الداخلية ، من بيئة الرشابة وتضدير الخطر وأنشطة الرقسابة والمعلومات والاتصالات والتابعة ، وأشار إلى أن هناك نوعين من الرقابة الداخلية

في ظل تكنولوجيا المعلومات هما الرقابة اليدوية والالكترونية ، وتكون الرقابة اليحوبة مستقلة عن نظام تكنولوحيا المعلومات وتستخدم لمراقبة فعالية تشغيل النظام. ويعتمد شكل ومدى التوثيق على طبيعة ودرجة تعقب الأجراءات الرقابية للمنظمة ، ففى ظل نظام تكنولوجيا المعلوميات المعتقب - حبيث تتضاعف أحجام الماملات التي يتم معالجتها وتسجيلها والإفصاح عنها إلكترونياً في البنوك الالكترونية والخلوية يزداد نطاق إجراءات التوثيق الواجية ، وتتمثل مقومات نظام الرقابة الداخلية شي خمسة مقومات أساسية ١ ـ ببئة نظام الرقابة ١٠

، ـ بينه نطام الراقابه ١٠ فبدون توافر بيئة فعالة لنظام

الرقابة الداخلية لا يمكن توافر نظام رقابة داخلية جيد محيث تشمل البيئة الرقابية تأثير مختلف الموامل على البيانات والإجراءات ، وقد حدد المعهد الأمريكي

للمحاسبين القانونيين -AIC) (PAهذه العنوامل في سيعة عوامل أساسية هي .. فلسفة الإدارة في التشفيل ، والهيكل التنظيمي للمنظمة ، ودرجة مشاركة مجلس الإدارة أو لحنة المراجعة ، وأساليب تقسيم السلطة والمستوليات ، وطرق الرقابة الإدارية لتأبمة الأداء شياميلاً المراجعية الداخلية ، وبيانات شئون الأهراد وتطبيقاتها ، ومختلف التأثيرات الضارجية المؤثرة على عسمليات الوحسدة وتطبيقاتها . فبالنسبة لبيثة الرقابة بحب التأكد من وجود نظم للرقابة على أمن وسلامة المعلومسات للعسمليسات الالكترونية للبنوك الالكترونية والخلوية .

٢. تقييم مخاطر الرقابة ٠٠

ويمتبر خطر الرقابة الداخلية أحمد عناصسر نموذج خطر المراجمة ويقصد به الخطر الناتج عن فشل نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف أو منع الخطأ أو التحريف الجوهري ، ويشير تقييم الخطر هنا إلى

قيام إدارة البنك بتحديد وتحليل المخساطر المرتبطة يتحقيق أهداف البنك يصفة عامة وإعداد القوائم المائية بصيفية خياصية ، وتتبسيل المخياطر هنا في المخياطر الناتجة عن سوء الأداء (سواء من الأفراد أو البرامج أو الأجهزة نفسها) والمضاطر الناتجة عن الغش والشلاعب والومسول غييس المسرح به للمعلومات ، والمخاطر الناتجة عن الكوارث إذ يجب التـــاكــد من وجود الرفاية الآلية والتوقيم الالكتروني وبرامج التقييم الذاتي للرقابة . ٣ ـ الأنشطة الرقابية ٠٠

ويقصد بها مجموعة السياسات والإجراءات التي يلزم إتباعها أثناء تحقيق أهداف البنك المحددة من قبل بتأكد معقول ، حيث يتم التكد من وجود إجراءات على أجهزة الحاسب والبرامج ، والفصل بين المهام والرقابة على التشغيل .

٤_ نظم الملومات والاتصالات

وتعتمد نظم الرقابة الداخلية الفحالة على توافير نظم محاسبية ملاثمة ، ويعد توثيق الأنظمة والبرامج عامل أساسي يساعد على فهم نظم المعالجة الالكترونية للبيانات ، كما تيسر مسار عملية المراجعة للمراجعين الداخليين والخارجيين ، بحيث بمكنهم تتبع المدخلات من البيانات من خالال خطوات تشخيل النظام المحاسبي حتى تصبح مخرجات فيتم التركيز على وجبود نسخ بديلة للملفيات والبرامج والرقاية على الاقصاح عن المعلومات لأطراف غير مصبرح لهم ، وحــوائط المنع ، ووجـود مراجعة مستمرة للإلتزام بالسياسات الخاصة بالنسخ الإضافية

ه_ التابعة ٠٠٠

ويقصد بها الإجراءات التي تستهدف عمليات التقييم المستمرة والدورية لدرجة جودة أداء نظام الرقابة الداخلية بمعرفة إدارة البنك لتحديد ما إذا كانت ضوابط

وإجسراءات نظام الرقابة الداخلية تعمل على النحو المخطط لها ، وأنه قد تم المخطط لها ، وأنه قد تم المحلوبة على الوجه المطلوب التعميرات التي طرأت على النظروف المحيطة بالمنظمة فيتم التركيز على المراجعة خلال النظام ونظم الرقابة الضمنية أو التقائية أو التقائية أو وأسائيب المراجعة المحاسب ، وأسائيب المراجعة المحاسب والمراجعة المحاسبات والمراجعة المحاسبات والمراجعة المحاسبات والمراجعة

ويوجه عام ، تعتصد إدارة البنك في عملية الرقابة الداخلية على ثلاثة أساليب رئيسية هي .. الإشراف الكفيه ، وتقارير الأداء عن مراكز المسئولية ، والمراجعة الداخلية من خلال الفحص والتقييت تماماً عمن نفذوها للعمليات من قبل أشخاص . ولكي تكون مقومات نظام الرقابة الداخلية فعالة في الرقابة الداخلية فعالة في لليانات يجب الاعتمام بما

یلی ^(۱۸):

- (۱) الاستقلال التنظيمي لقسم التشفيل الالكتروني للبيانات .
- (۲) تحديد الوظائف المختلفة في قدمه التشخيل الالكتروني للبيانات، والفصل في الواجبات بين قدم التشخيل الالكتروني والأقدمام الأخسري، إلى جانب الفصل في الواجبات الفصل في الواجبات داخل هذا القسم.
- (٣) حتمية العمل كضريق عند إنشاء أو الحصول على النظم الجديدة ، كـما يجب أن تتم عـمليـة التوثيق بكفاءة .
- (3) توفير الحماية اللازمة للآلات والبرامج والتأمين عليها ضد أخطار الحسريق والسسرقة والتلاعب والوصول غير المسرح به .
- (٥) توفير الرقابة اليومية للعمليات ، ومراجعة العمليات بواسطة قسم الراجعة ، وتوفير خطة

- الطوارئ ، وحسمساية البيانات من الفقد والتلف .
- (٦) توفير إجراءات تعمل على من منع والحــــــد من الاستخدامات والوصول غير المصرح.
- (٧) ضرورة فرض رقابة على عملية إدخال البيانات ، ووضع ضوابط خاصة بكلمة السر .
- (٨) ضرورة فرض رقابة على عملية التشفيل ورقابة البرامج .
- (٩) ضرورة فرض رقابة على المخرجات للتأكد من سلامتها وتوثيقها طبقاً لتعليمات نظام الرقابة الداخلية . (١٠) أن تكون الرقابة خليط
- من الرقسابة الهسدوية والالكترونية ، وقد تمتمد الرقسابة السدوية على الرقابة الالكترونية ، أو قد تكون مستخدمة لمتابعة ومراقبة الرقابة الالكترونية ذاتها للتاكد من همائية تشغيلها .

التى تعوق الجهود المبنولة في أمن المعلومات و ويوضر الأيزو معدم من إصار مام ومفهوم من باتب إدارة المنظمة ، والذي يتطلب إنشاء وصيانة وتدعيم المرتبطة بأمن وسلامة المسلومات ، ويتطلب الالتزام بمعيار (2000 ISO)مراجعة كالمعليات المؤيدة

ويعد أول إجراءات الحصول عملى الأيرو ٩٠٠٠ همين توصيف المستندات ، حيث يتضمن الأيزو ٩٠٠٠ عشرين قسم لتوضيح المطلبات التي يجب أن تلتزم بها المنظمة ، وتعتبر آكثر الأقسام ارتباطأ بأمن وسلامة المعلومات هي

- مسئولية الإدارة .
- الرقابة الإجرائية .
- الرقابة المستندية .
- مراجعة جودة الرقابة الداخلية.
 - الإختبارات
- أدوات القياس الإحصائية.
 لذا يعتبر إطار الأيزو مدخلاً

وسلامة المعلومات وكذا أمن وسيلامية كيافية العمليات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات بما فيها العمليات المتعلقة بأمن تكنولوجيا الملومات ذاتها، ويتكون معيار (COBIT) من إثنين وثلاثين هدف رقابي عالى المستوى يختص كل هدف منها بعملية معينة من العمليات الاثنين والثلاثين المتعلقية بأمن وسيلامية المعلومسات وتكنولوجسيسا المعلومات ، وقد تم تبويب العمليات الإثنين والثلاثين إلى أربعة مجالات رئيسية هي (14)

ا_ التخطيط والتنظيم Planning & Organization.

Y _ الاستعواد والتنفيد Acquisition & Implementation.

۳ ـ التوصيل والتدعيم Delivery & Support.

المراقبة والمتابعة
 Monitoring.
 ومع ذلك ، تعتبر عدم كفاية

ومع ذلك ، تعتبر عدم كفاية البنية الأساسية المثلة في السياسات والإجراءات وقوائم السئوليات والجوانب المتعلقة بها واحدة من أكبر المشاكل مسعداييسر الحكم على أمن وسلامة العلومات الحاسبية الالكترونية:

هناك محموعة من الضوابط والأحيراءات التي تحيقق أمن وسلامة المعلومات المحاسبية الالكترونية ، وتتمثل تلك الإجراءات في سياسات الأمن وأمن الأفسراد والأمن المادي والتحكم في الدخسول إلى النظام ، وإجراء تحليل للخطر لتحديد مخطلبات أمن المعلومات ، وقد صدر عن مؤسسة مراجعة ورقابة أنظمة العلومات Information Systems Audit and Control Foundation (ISACF) مميار Objectives for Information and Related Technologies (COBIT) Control (COBIT) بالرقباية على المعلوميات في بيئية تكنولوجيا المعلومات ، ويتمثل الهدف الأساسي من هذا المعيار في الرغبة في وضع ممايير دولية للأساليب والوسائل الجيدة في مجال الرقابة على تكنولوجيا الملومات تكون قابلة للتطبيق العام ومقبولة قبولاً عاماً. ويركز هذا المعيار على أمن

٨ _ صبانة وتطوير النظام System Development & Maintenance.

٩ _ التخطيط لاستمرارية الأعمال

Business Continuity Plan .

١٠ _ الالتــزام بالمتطليــات القانونية والتشريعية والتنظيمية والتعاقدية Compliance.

ومن ناحية أخرى فإن هذا الميار يقدم إطاراً متكاملاً لإدارة أمن وسيلامة الملومات، حبيث بهبتم بكل من الأدوات الفنية أو التكنولوحيية ، والممارسات الإدارية اللازمة لإدارة أمن وسلامة المعلومات ، وله دور أسياسي في متجال تمسميم أنظمية الرقيابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات في المنظمات االتي تتولى التشغيل الالكتروني لماملاتها ، ومنها بالطبع البنوك الالكترونية والخلوية . إجراءات الرقابة الداخليسة على أمن وسالامة المعلومات

الحاسبية الالكترونية:

يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق وظيفتين رئيسيتين : (YY) Lab

(١) جهابة موارد النظمة من سوع الاستخدام ٠٠ ويطلق عليها والسويد وسويسراء

ويقدم هذا الميار إرشادات وتوصيات تتعلق بالممار محات الحسدة في محال إدارة أمن ومسلامة الملومات ، وهي مستمدة من أفضل أسالس وإحراءات الرقبابة الداخليية على أمن وسلامة المعلومات المستنجدمية في عيد من الشركات البريطانية العالمية ، وقيد قسم الميار الجوانب والأبعاد المتعلقة بأمن وسلامة الملومات إلى عشرة أبساد أساسية هي (٢١):

١ سياسة الأمن Security Policy.

٢ ـ تنظيم الأمن Security Organization.

٣ _ تصنيف ورقابة الأصول Assets Classification & Control. ٤ _ أمن الأقداد

Security Personal.

٥ _ الأمن المادي والبيثي Security Physical & Environmental.

٦ _ إدارة الاتصــــالات والعمليات

Communications & Operations Management.

٧ - التحكم في الوصول للنظام

System Access Control .

متسقأ لتطوير نظم الملومات وتحقيق أمن وسيلامية هذه المعلومات .

وتجدر الإشارة إلى أن صدور معیار ISOرقم (۱۷۷۹۹) عام ٢٠٠٠ عن منظمة العابيس الدوليــة -International Stan dards Organization (ISO) والذى يعتمد يشكل كامل على الجـــزء الأول من المـــيـــار البريطاني BSIرقم (٧٧٩٩) والذى تم إصدار الجزء الأول منه في عام ١٩٩٥ من قبل معهد العابير البريطاني -Brit ish Standards Institute (BSI) وتم تطويره من خــــلال الإصدار الثاني في عام ١٩٩٩، ثبم تم تبطبويبره مين خلال لجنة مشتركة تم تشكيلها من كل من النظمة الدولينة لتنوحين القيناس واللجنة الدولية الالكترونية الفنية EC 0 الوقد تم إصدار هذا المبيار عبام ٢٠٠٠ بإسم معيار ISO/IEC ۱۷۷۹۹والذي تم تطبيقه بالفعل في معظم بلدان العالم ، بل وتم اعتباره معياراً قومياً في كثير من دول المالم مثل استراليا وهولندا

الرقابة الوقائية أو المانعة أو الرقابة المحاسبية أو الرقابة قبل الأداء ، ويتم وضع هذه الرقسابة لمنع حسدوث عسدم الكفاءة .

(٣) تنمية الكفاءة الانتاجية في التنظمة وضمان تحقيق السياسات والأهداف التي وضحت ها إدارة النقطة • وتبدأ عند انتهاء الرقابة الوقائية ويطلق عليها الرقابة بالتغذية المرتجمة أو الرقابة بالادارية أو الرقابة بعد الأداء ، والتي في ضوئها يتم إجراء التصحيح اللازم لتلك الانحرافات .

تتطلب عملية تصميم نظام المحاسبية الالكترونية ضرورة تحديد مفهوم الوقاية من الخاطر والتهديدات، حيث أن الوقسساية الكاملة من الخاطر عصمب تنفيذها في مجهود وتكاليف واحتياجات ضخمة يصمب توفيرها في منظل تحليل المنافع والتكاليف والتكاليف والتكاليف والتكاليف والتكاليف والمتلامة المرتبطة بتصميم نظام لأمن المرتبطة بتصميم نظام لأمن وسلامة المعامن مناء

ويجب أن يتصنف تصسيم نظام أمن وسلامة الملومات بالقسدة على مسرقة كل محاولات الدخول الفاشلة للنظام والكشف عن أسبابها

ومصادرها وتوفيسر الردع النسب لها ، أى أن نظام أمن وسلامة المعلومات يجب أن يوفر الحماية ضد الدخول غير المصرح به للنظام ، كما يجب أن يكون النظام قادراً على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لسرعة استعادة أى أجزاء مفقودة من النظام من خلال النسخ الاحتياطية .

وتجسدر الإشسارة إلى أنه لا يمكن تصسميم نظام لأمن وسلامة المعلومات المحاسبية الاكترونية يمنع كل الأخطار يمكن تصسميم نظام المعلومات يحقق أمن وسلامة المعلومات حسوت تهسديدات أو اخطار ننظام المعلومات لأدنى حسد لنظام المعلومات لأدنى حسد لمكونات الحساسب المادية المحلوسة ، وتحقيق الأمن على الملومة ، وتحقيق الأمن على المرامج المختلفة (⁷⁷⁾.

وتتمثل الضوابط والإجراءات اللازمة لتحقيق الرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات وفقاً لميار OSارقم (1۷۷۹۹) فيما يلى (1۷۲۹)

(۱) سياسة الأمن • وتعنى وجود سياسة واضحة لأمن وسلامة الملومات تؤكد على دعم إدارة البنك والتـزامـهـا بتـحـقـق أمن وسـلامـة

المعلومات ، ويتم ذلك وهـقــاً للخطوات التالية :

■ تحديد احتياجات أمن المعلومات بالنسبة للبنك الالكتروني والخلوي .

■ تصنيف وترتيب مـخـاطر أمن المعلومـات التى تواجــه البنك وفقاً لأهميتها .

وضع سياسة أمن المعلومات الأساسية ، والتى تشتمل على تحديد دليل تصميم الأمن ، وإجراءات الاستجابة الأمنية ، ومياسة الاستخدام المقبول وإجراءات إدارة النظام ، وأية إجراءات إدارية آخرى .

■ تحديد الأدوار والمسئولهات لكل شرد بالبنك شيما يخص أمن المعلومات وتدريبهم شي حالة وقوع أحداث أمنية (إختراق النظام أو تدمير بعض البيانات).

■ وضع مقاييس وطرق التابعة

أداء الأفراد وتقييمه بغرض محاسبة المسئول في ظل نظام حازم لحاسبة المسئولية. (٧) تنظيم الأمن ١٠ بتحقيق الأمن التنظيم من ويستلزم ذلك ضرورة توفيسر المناخ الإدارى الملائم الذي يضمن تطبيق سياسات وإجراءات تحقيق أمن وسلامة المعلومات

المحاسبية الالكترونية وتحديد الأفراد المسموح لهم بالإطلاع على البيانات .

(4) أمن الأهراد • ويهدف الله تخصيض الأخطار المرتبطة بالخطأ البشرى ، المرتبطة بالخطأ البشرى ، ويتطلب ذلك إعداد برامج بالتهديدات والأخطار المختلفة (٥) الأمن المادى والبيئى • ويشمل ضرورة تأمين مكان نظام المعلومات ومن لهم حق الوصول إليه ، وتأمين مصادر الطاقحة للحسماية من أي الطاقحة للحسماية من أي

(٦) إدارة الاتصالات والعمليات ١٠ وتقضى

يضرورة وضع إجراءات تقصيلية موثقة توضع كيفية أداء كل مسمسة من المهام الخاصة بأنظمة المعلومات، كما توضع هذه الإجراءات الخطوات اللازمة لاستعادة عمليات أنظمة المعلومات إلى وضعها الأصلى عند وقوع أي حدث أمنى، وضرورة الفصل بين المهام ، مع ضسرورة الكشف عن الفيروسات الكشف عن الفيروسات

(٧) التحكم هي الوصول المنظام ١٠ عن طريق وجدود رقابة على الدخسول إلى معلومات النظام ، خيث يتم تحديد الأنشطة والمستوليات التي يقوم بها كل المستخدمين المعلومات والخدمات التي يتطلب الأمر الوصول إليها مستولياتهم بفعالية وكفاءة ، ثم يتم تحديد المعلومات عمد التي يصدح لكل مستخدم أو مجموعة من والخدمي أنظمة المعلومات

بالوصول إليها .

(٨) صبانة وتطوير النظام ٠٠ حيث يلزم عند تطوير النظام أو عند استخدام برامج التطبيقات الحديدة تحديد متطلبات الأعمال من تلك الأنظمة ، ومنها يتم التوصل إلى منتطلبات الأمن الواجب توافرها في هذه الأنظمة ، والتي على أسساسسها يتم تحديد ضوابط وإجراءات أمن المعلومات التي يجب الاستمانة بها لضمان الاستمرار الكفء للنظام بعد تعديله مع إجراء اختبارات للتحقق من معقولية وصحة واتساق المدخلات والمخرجات (٩) التخطيط لاستمرارية الأعمال ٠٠ وتهدف إلى منع أو تخفيف حدة التعطيل والأضرار التي قد تصيب أنشطة وعمليات البنك عند وقسوع إحسدي الكوارث أو الأحداث الأمنية الكبرى التي تضر بأمن أنظمة الملومات ، وتقسوم على إعسداد خطط استمرارية الأعمال أوخطط الاستعادة من الكوارث.

(١٠) الالتزام بالمتطلبات القدادونية والتشريعية والتنظيمية والتعاقديية بهدف تجنب اختراق البنك متطلبات ناتجة عن أي متطلب الأمر في هذه الحالة أيضاً مراعاة تشريعات يتطلب الأمر في هذه الحالة أيضاً مراعاة تشريعات تبدل البيانات بين الدول المختلفة عند الحالة تبدل البيانات بين الدول المختلفة عند الحالة المختلفة عند الحالة المختلفة عند الدول الدول الدول المختلفة

ويتم تقسسيم كل إجراء من الإجراءات السابقة إلى عدد من الإجراءات الفرعية يحتوى كل منها على مجموعة من الإرشادات اللازمة لتحقيق ضوابط وقياسات وإجراءات الداخلية التي يمكن الرقابة الداخلية التي يمكن الإجراءات الإرشادات يمكن أن تلك كافية للوفاء بالمتطلبات كافية للوفاء بالمتطلبات الأساسية لأمن وسلامة الأساسية لأمن وسلامة الالكترونية والخلوية والخلوية

وسائل الرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات المصاسبيسة

الالكترونية :

(۱)التشفيره

هناك العديد من الوسائل التي يمكن أن يستخدمها البنك الالكترونى والخلوى لتحقيق الرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات المحاسبية الالكترونية في ظل وتتمثل أهم أدوات وممارسات الرقابة الالكترونية التي يجب أن تطبقها البنوك الالكترونية الخطومات الخلوية لمواجهة أخطار أمن المعلومات فيما يلين عليه المعلومات فيما المعلومات فيما المعلومات فيما يلين الكترونية التي يجب والخلوية لمواجهة أخطار أمن

وهو أسلوب يستخدم لضمان سرية وخصوصية وسلامة البيانات التى يتم تبادلها بين الأطراف المخستافية ، وذلك لضمان عدم إطلاع أطراف غير مصرح لها على تلك البيانات ، ويعتبر التشفير من أهم الطرق المستخدمة الميانات ، ويعتبر التشفير سرية وصوصية وسلامة البيانات التى يتم تداولها من خلال البنات الالكتروني والخلوى ،

بطريقة مفهومة إلى شكل لا يمكن فهمه ، وذلك عن طريق عملية ترجمة يمكن عكسها ، حيث يقوم مرسل البيانات للسشفيرها ويقوم بإرسالها للمرسل إليه ، والذي يستخدم نفس البرامج لفك شفرة البيانات وارجاعها إلى الصيغة العادية المفهومة مرة أخرى .

(٢) الحماية من الفيروسات:

تعرف فيروسات الحاسب بأنها برامج أو مجموعة من أوامر البرمجة يتم إلحاقها ضمن برامج أخرى دون علم المستخدم ، وعندما يقوم بالفيروس فإن الفيروس يعمل بالفيروس فإن الفيروس يعمل من الفيروسات باستخدام من الفيروسات باستخدام برامج مضادة للفيروسات يتم على عدم فتح أى ملف إلا بعد التأكد من مصدره .

(٣) إعداد نسخ احتياطية ، وتعتبر النسخ الاحتياطية من

السائات من أهم الأدوات التي تستخدم لمواجهة فقدان أوتحريف البيانات نتيجة أعمال القرصنة أو نتيجة تعطل المكونات المادسة للحاميب ، ويجب على البنك وضع خطة واضحة لإعداد النسخ الاحتياطية وتحديد أنسب الأوقات لإعدادها ، ومن القواعد الأساسية المتبعة في إعداد النسخ الاحتياطية ما يلى:

- يتم إعداد النسخ الاحتياطية للبيانات المضافة بشكل متكرر (يومياً) وتسجل تلك النسخ فقط التغييرات التي حدثت في ذلك اليوم مقارنة باليوم السابق .
- يتم إعداد نسخ احتياطية كاملة على فترات طويلة نسبياً (كل أسبوع وكل شهر) ويتم فيها نسخ كافة البيانات التي يشتمل عليها النظام ١

(٤) الحوائط النارية :

وهي عبارة عن مجموعة مترابطة من البرامج تقع على حسدود شبكة الحساسب الخاصة بالبنك تقوم بحماية الموارد الخاصة بالشبكة من

مستخدم الشبكات الأخرى ، وتستخدم الحوائط النارية أيضاً في إمكانية تحديد السيسانات التي يمكن لكل مستخدم الوصول إليها وفقأ لطبيعة مهامه ومستولياته داخل البنك ، حيث يمكن تحديد البيانات التى يحتاج إليها كل شخص داخل البنك بما يفيد في المحافظة على سلامة وسرية البيانات نظرأ لعدم إطلاع أي شخص إلا على البيانات التي تخصه فقط مما يحقق سرية البيانات وبقلل من احتمالات تغييرها أو التلاعب فيها . أي أن الحوائط النارية تحقق الرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات عن طريق عدم السماح لأى شخص غير مصرح له بالدخول لنظام المعلومات ، وبالتحالي تقل احتمالات تعرض نظام المعلومات لأي فيبروسات تضبر بنظام المعلومات بالبنك . ومن الأهداف الخاصية

بتصميم الحوائط النارية ما يلى (٢٦) :

- التحكم في المرور من الداخل للخارج والعكس ، حيث يجب أن تكون الحوائط النارية هي البوابة أو السبيل الوحيد للمصرور إلى داخل أو إلى خارج الشبكة مع منع أي محاولات مرور أخرى بخلاف ذلك .
- مراعاة البساطة في التصميم قدر الأمكان فكلما زاد التعقيد كلما كانت هناك فرصة لإغفال بعض المسارات أو الطرق والتي تشكل أبوابأ خلفية للقرصنة لاستخدامها في اختراق أنظمة أو شبكات حاسب البنك .
- توثيق المستخدم والذي بهدف إلى التحقق من شخصية المستخدم سواء كان من داخل أو من خارج البنك ، ومن أشهر طرق التوثيق استخدام إسم الستخدم وكلمة المرور الذان يدلى بهما كل مستخدم ويتم مقارنتهما بإسم المستخدم وكلمة المرور الحفوظين بطريقة آمنة داخل قاعدة البيانات الخاصة بالبنك.

للمثنيقية في العدد القادم

الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس



PLW

Cotton And Textile Industries Holding Company إدارة الدعاية والإعلان والمعارض

> ونهامة الاستثمام الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج

> > أففر أنواع

*المغروشات *الكوفرتات

*أطقم السراير *الملابس القطنية

الحريص والأطفال

٨ شارع الطاهر ـ عابدين ـ الفوالة ـ الدور السادس ت ـ ٣٩٥٣٤٤٢ ـ ٣٩٥٣٤٤٢ ـ فاكس : ٣٩٥٣٤٤٢



اللي بينا أكبر من .. دفتر توفير الأطفال و الشباب

دفتر توفير الأطفال والشباب ذو الجوائز يتمتع بفرصة الفوز بشقة.

یفتح الدفتر ب ۱ جنیه فقط وله عائد سنوی.

⊕ سحب دوري كل ٦ شهور للدفتر برصيد ٥٠ جنيه أو مضاعفاتها.

جائزة كبرى شـــقة قيمـتها ١٠٠ الف جـنيه.



